

ثقافة التظاهر في المجتمع المصري
"دراسة تحليلية لأحداث ثورة ٢٥ يناير
الى ٣٠ يونيو ٢٠١٣"

اعداد

الدكتورة

أمل محمد يوسف

مدرس الأنثروبولوجيا بقسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الفيوم

أولاً: مقدمة:

شهدت بعض الدول العربية، ولا تزال، موجة عارمة من المظاهرات والاعتصامات منذ بدايات ٢٠١١، كانت مفاجئة من حيث التوقيت، ومختلفة من حيث مدى الاستمرارية، وتحولت في بعض الحالات إلى ثورات "كاملة"، أسقطت أنظمة سياسية. وفي حالات أخرى، لا تزال في الطريق إلى ذلك، رغم كل القمع الذي يجري بحق المشاركين فيها. وحتى الدول التي شهدت ثورات "كاملة"، مثل تونس ومصر وليبيا، لم يخل المشهد فيها من حالة المظاهرات والاعتصامات المستمرة، وهي حالة غابت عن العالم العربي لعقود طويلة، حيث لم يكن معهوداً أن تخرج الشعوب العربية في مسيرات عارمة، تطالب بمطالب سياسية وإجتماعية وأقتصادية. ورغم أن المظاهرات والاعتصامات تعد أحد أهم أشكال التعبير عن آراء الشارع ومطالبه، وربما تكون أكثرها مباشرة، فإنها من الظواهر الأقل دراسة. فهناك ندرة في الأدبيات العربية التي تتناول هذه الظاهرة بالتحليل، أو التي تناقش الأطر النظرية التي يمكن في ضوءها تحليل تأثير هذه الظاهرة في سياسات الدول.^١

فأول ظهور لمفهوم الاعتصام أو التظاهر في منتصف القرن التاسع عشر، وكان أول من استعمل هذا المفهوم هو الكاتب الأمريكي ديفيد هنري ثورو، وقد بدأ الاهتمام بدراسة سلوك التظاهر والاعتصام في منتصف القرن العشرين، وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش ما اصطلح على تسميته بثقافة الاحتجاج الشعبي.^٢

وقد تسبب المظاهرة ازعاجاً أو اساءة للأشخاص المعارضين للأفكار أو الدواعى التي تسعى الى تعزيزها ، على انه يجب ان يستطيع المشاركون اقامة المظاهرة بدون الخوف الى التعرض للعنف المادى من جانب خصومهم ، ومن شأن هذا الخوف أن يعوق تكوين الجمعيات أو غيرها من الجماعات التي تدعم الأفكار او المصالح المشتركة من التعبير بصراحة عن آرائهم فى القضايا المثيرة للجدل الشديد الذى يمس من المجتمع ، ولذلك لايمكن اخذتزال الحرية الحقيقية والفعالة فى التجمع السلمى الى مجرد واجب بعدم التدخل من جانب الدولة ، فتمتع السلطات المحلية والوطنية على السواء بسلطة السيطرة على المظاهرات لصالح استعادة النظام العام ويوجد لدى قوات الشرطة فى بعض البلدان الأوربية فرض شبه عسكرية متخصصة فى السيطرة على الشعب ، وهى فرق مدربة للتعامل مع المظاهرات.^٣

ووفقاً لبعض النصوص فى القانون المنظم للمظاهرات فهل يملك الشعب هذه الثقافة والوعى باللوائح المنظمة للتعبير عن الرأى أم هناك ثقافة نتيجة السكوت والكبت تعبر عن الرأى بطرق أخرى سوف تكشف عنها الدراسة الراهنة من خلال تحليل طبيعة وأسباب المظاهرات، وطرق تنظيمها وأشكال التفاعل بين المتظاهرين للتعرف على ثقافة المصريين وطرق التعبير

^١- أشرف عبد العزيز عبد القادر، المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات فى سياسات الدول، السياسة الدولية ، الأهرام الاستراتيجى ، القاهرة، متاح على <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2092.aspx>

2- Gareth Dale, "Protest Waves in Western Europe: a Critique of New Social Movement Theory", Critical Sociology, Vol. 24 Issue No. 1-2, April 1998, p.74

^٣-Robert Reiner, "Forces of Disorder: How the Police Control "Riots, 52 *New Society* (1980).p.915-918

عن الراى وأساليب الاحتجاج وهل يملكون ثقافة للتظاهر توجه سلوكهم وأفعالهم ، أم يسلكون افعال عشوائية غير منظمة فى التعبير عن الراى وذلك فى الفترة من ٢٥يناير ٢٠١١ الى ٣٠يونيو ٢٠١٣ .

فتورة ٢٥يناير من الأحداث الفارقة فى تاريخ الشعب المصرى التى لاتنسى لأنها نفضت عن كاهل الشعب المصرى المعادلة التى ظل خارجها تمام ، وهى معادلة السلطة طيلة تاريخه الطويل" وتمكن لأول مرة فى تاريخه من اسقاط حاكمه والمطالبة بحقوق المواطنة الكاملة ، من خلال ثورة شملت كل المصريين لايمكن أن ننسبها الى طيف واحد من أطراف الشعب المصرى ، لأن كل الشعب شارك فيها . سواء كانت هذه المشاركة فى الميادين أو الدعوة الى الخروج للثورة أو عبر مواقع التواصل الأجماعى أو مجرد المتابعة لأحداثها لمدى الظلم والفساد والتعسف والتعنت والتعذيب والاستعباد والتهميش السياسى واستنزاف موارد البلاد وانتشار الغلاء والبطالة ، واهدار الحقوق فى الداخل والكرامة فى الخارج ، هذه السياسة المتبعة من النظام : تراكت لسنوات طويلة مما أدت الى تشييد جدران عزل الناس عن السياسة ، ولايوجد أحد من أفراد المجتمع ممنا شارك فى الثورة الاطاله شئ من قريب أو بعيد من جراء هذه الجرائم التى ارتكبها النظام فى حق الشعب المصرى منذ ثلاثين سنة .

وغنى عن البيان ان ثورة ٢٥يناير هى الثورة الخامسة فى تاريخ مصر الحديث التى عبر فيها الشعب عن ارداته وحقه فى التغيير السياسى واسقاط شرعيته ، فتورة يناير تختلف عن الثورات السابقة مثل(تولى محمد على عام ١٨٠٥م، واحمد عربى ١٨٨١، وثورة ١٩١٩، وثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢) بأن هذه الأحداث وصفت بالثورة أو الهوجة أو الانتفاضة كما نجد ان كل هذه التوصيفات اعتمدت على التوجه الايديولوجى للنظم التى كانت تحكم مصر فى ذلك الوقتوقامت بقائد ٤ .

فتورة ٢٥يناير أهم مايميزها أنها قامت من غير قائد ، وقامت من خلال الدعوات من عبر مواقع التواصل الأجماعى وتوحد الافكار والاراء التى تلاقت فى الفضاء المعلوماتى ، فالفضاء المعلوماتى ساعد على تخليق وعى كونى علمى مضاد للقهر والاستبداد والاعتداء على الكرامة الإنسانية ، وكانت النتيجة المنطقية اسقاط تلك النظم وتفكيكها لإعادة تركيبها مرة أخرى ، بعد تحديد المكان والميعاد : فانطلق كالسهم الى الواقع المجتمعى . لذا من الصعب على النظام تحديد مصدر تحرك الثوار لانهم توافدوا من كل مكان فما كان عليه أن يواجه الثورة فى مكان واحد وهو الميادين التى تجمع فيها الثوار ولم ينجح النظام الذى كان يحكم البلاد من قبضة حديدية وكان يطارده كل من يفكر أن يثور ضده فى أن يخمد الثورة رغم محاولتهااليأسه سواء كانت بالقوة ، أو التشكيك فى وطنية وانتماء الثوار وإثارة الفوضى وعدم الشعور بالأمن ، فظل شباب الثورة متماسكين حتى تمكنوا من إسقاطه بفعل قوى الاحتجاج التى حاولت أن تعيد إنتاج الإجماع الشعبى من جديد

ويبدو أن دحض الفعل التوصلى اليومى على حسب تعبير " هابرماس " (العلاقة مع العالم وادعاء المشروعية) يعمل على ايجاد الهوة بين الناس وبعضهم البعض ، وبينهم وبين المثقفين إلا انه يفرض وجود مجموعة من الحقائق لعل أهمها ، ان الذات باتت ذات علاقة وثيقة بوجودها

٤ - سعيد عكاشة ، قراءة فى ثورات المجتمع المصرى ، الاهرام، متاح على

المعاش، وتعالى المسئولية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية تجاه الوجود الاجتماعي ، ورفض الصمت ، وعدم الانصياع لخطاب الدولة في صورة احتجاجات ومظاهرات وأعتصامات^٥ فكثرة عدد المظاهرات خير دليل على أن مشاكل المجتمع المصري كثيرة ومتنوعة ، وأن هناك حالة من عدم الاستقرار يعاني منها الشعب ، فالثورة في العادة تأخذ نفساً طويلاً حتى تستقر بها الأمور في تحويل المجتمع من نظام الي نظام ، وفي نقل الحياة الاجتماعية والسياسية إلي الحالة التي يمكن أن تتخلص فيها من كل الأوجاع التي كانت تثقل كاهلها من قبل والتي أشعلت في المجتمع شرارة الثورة . هذا فضلاً عن أن المسيرة الثورية تحاط بكثير من التحديات والمصاعب التي تقف حائلاً أمامها لتحقيق أهدافها وهي ما يسمى بالثورة المضادة ، والتي تظهر في كثير من أعمال العنف والبلطجة وتعطيل مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل الانفلات الأخلاقي وغياب الأجهزة الأمنية .

-ومن هنا جاءت هذه الدراسة لرصد وتحليل ثقافة التظاهر لدى المصريين إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بهدف التعرف على الأسباب والعوامل التي تدعو للتظاهر ، وما هي السلبيات والإيجابيات لهذه التظاهرات ، بالإضافة الى التعرف على مدى الوعي بمفهوم التظاهر وكيفية التنظيم له وما دور الفضاء الالكتروني في هذا التنظيم، وذلك من خلال عرض تاريخي للأحتجاجات والتظاهرات في المجتمع المصري .

كخطوة على الطريق لتقديم رؤية تحليلية مستقبلية للوعي بثقافة التظاهر والحوار وكيفية التعبير عن الرأي بصورة حضارية في ظل استراتيجية التغيير .

تساؤلات الدراسة :

ويمكن تحقيق أهداف الدراسة من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

- ١ [ما هو بداية تاريخ الحركات الثورية والأحتجاجات التي شهدها المجتمع المصري حتى ثورة ٢٥ يناير وماتلاها ؟
- ٢ [ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ؟
- ٣ [ما هي الطرق والأساليب المختلفة لإعداد وتنظيم المظاهرات ؟
- ٤ [هل تلعب الهتافات دوراً في التعبئة والحشد الثوري ؟
- ٥ [هل لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً في الثورة ؟
- ٦ [ما هي الصور والأشكال المختلفة للأحتجاجات منذ اندلاع الثورة ؟
- ٧ [ما هي الفئات المشاركة في المظاهرات وكيفية التصدي له ؟
- ٨ [هل يوجد تعاون ومشاركة في المظاهرات ؟
- ٩ [ما هي السلبيات والإيجابيات لهذه التظاهرات ؟
- ١٠ [ما هي أشكال العنف المصاحبة للمظاهرات ولماذا ؟
- ١١ [ما هي المقترحات والرؤى المستقبلية لرفع الوعي بثقافة المظاهرات ؟

منهجية الدراسة :

تحاول الدراسة الراهنة وصف وتحليل ثقافة المظاهرات في المجتمع المصري منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ الى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بغرض تحليل هذا الواقع الزاخر بأشكال متعددة من المظاهرات

^٥ - شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت الى العصيان ، مصرالعربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠

والوقوفات الاحتجاجية من أجل التعرف على توجهات هذه التظاهرات وأسبابها ونتائجها وكيفية التنظيم والتخطيط لها .

- لذا تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، والتي تعتمد على المنهج الأنثروبولوجي في دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة ما وعرض خصائصها ، كذلك تحدد ما إذا كانت ظاهرة معينة تتكرر (المظاهرات) وما إذا كانت في تكرارها مرتبطة بعوامل أخرى معينة .

- وكذلك خرجت الدراسة عن النطاق المألوف في الدراسات الإجتماعية وهو تحديد مكان أو منطقة محددة تجري عليها الدراسة ، ومن ثم تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المتظاهرين في المجالات المختلفة ابتداء من متظاهري ميدان التحرير - وبعض النقابات العمالية - الجماعات الفئوية والمصالح الحكومية - والطلاب - وبعض الأهالي ممن لهم مطالبات ترتبط بظروفهم المعيشية مثل أزمة البوتجاز - البنزين - وأهالي شهداء الثورة ومتظاهري أحداث محمد محمود ، ماسبيرو ، وأحداث بورسعيد والعباسية..... الخ .

المجال الزمني للدراسة .:

جاءت الفترات التي تحللها الدراسة :

من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ١١ فبراير ٢٠١١ (اسقاط نظام مبارك)

المرحلة الانتقالية من ١٢ يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٢

المرحلة الثالثة من ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (اسقاط نظام مرسى)

بهدف الوقوف والتعرف على أسباب هذه المظاهرات وطريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية تنظيمها ، وذلك من خلال اجراء العديد من المقابلات مع بعض من هؤلاء المتظاهرين وبعض ممثلي القوى السياسية والناشطين السياسيين في المجتمع لتمثيل جميع وجهات النظر فيما يخص موضوع الدراسة .

- هذا بالإضافة للمتابعة والملاحظة المستمرة للأحداث اليومية على مدار ٢٤ ساعة من خلال وسائل الأعلام المتعددة، وإجراء تحليل مضمون لبعض القنوات والبرامج الفضائية ورصد طرق عرض وتحليل هذه المظاهرات.

- لذا اعتمدت الدراسة على ثلاث خطوات منهجية :

الخطوة الأولى: تشمل وصف واستعراض الرؤية التاريخية لحركة التظاهرات والأحتجاجات في المجتمع المصري قبل وبعد الثورة من خلال المصادر التاريخية والأجتماعية .

الخطوة الثانية: تشمل استقراء نتائج التحليل الكيفي التي تم التوصل إليها بعد إجراء المقابلات وملاحظة الأحداث منذ اندلاع الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ٣ يونيو ٢٠١٣، وتم تفسير البيانات في ضوء الأوضاع المجتمعية بجانب المقولات النظرية التي اعتمدت عليها الدراسة وتفسير ثقافة الاحتجاج والمظاهرات في ضوء نظرية الحرمان النسبي والتفاعلية الرمزية .

الخطوة الثالثة: تشمل تحليل مضمون للبرامج التي تعرض في فترة المساء وتحديدا من التاسعة مساءً وحتى الواحدة بعد منتصف الليل على القنوات التالية قناة دريم ٢، قناة CBC، قناة الأولى مفاهيم الدراسة :

يعد تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة من الخطوات المنهجية في البحث الاجتماعي ، فقد اتسمت هذه الدراسة بالتنوع بين ما هو ثقافي وما هو سياسي ،

هذه المفاهيم تتمثل فيما يلي :

- ١ [الثورة
- ٢ [التظاهر
- ٣ [ثقافة التظاهر

الثورة : Revolution

من الصعب تحليل مفهوم الثورة دون التعرف على جذوره التاريخية ، فهذه المفهوم يعد من اقدم المفاهيم السياسية استخداما ، لذلك فان تحليله يحتاج الى بصيرة تاريخية وفهما مقارنا ، ونجد اهتماما كبيرا بهذا المفهوم لدى فلاسفة الاغريق أفلاطون وارسطو .

يعد افلاطون من أوائل الفلاسفة الذين اهتموا بدراسة التغيرات التي تطرأ على البناء السياسى ، أما ارسطو فيعد المؤسس الحقيقي لدراسة الثورات ، حيث قدم أول محاولة لدراسة الثورة ، وأفرد لها حيزا كبيرا من مؤلفه الشهير السياسية . وقد قبل مبدأ وجود الدولة ، ولكن الافكار الخاطئة تودى الى الاحساس بعدم الرضا وبالتالي حدوث انقلاب سياسى قد يعمل على تغيير شكل الدولة بما يترتب على ذلك من نتائج سياسية ، أى ان الثورة ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لإحداث التغيير الذى قد يؤدي إلى استبدال الجماعات الاجتماعية .

- وبدأ مفهوم الثورة يأخذ معانى جديدة بفضل التطورات التي طرأت على فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، فلقد برهنت الثورة الفرنسية ١٧٨٩ لاتباع سان سيمون وماركس من بعدهم على أن الثورة هي مرحلة من مراحل التطور التاريخى كما برهنت للثوريين الفرنسيين أن حتمية الحركة الثورية تكمن فى عدم ملاءمة النظام القديم وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فعالية وتعبيرا عن جماهير الشعب.

ولاشك أن مجريات أحداث الثورة الفرنسية قد تضمنت إسهامات هامة لها اكبر الأثر فى تطوير مفهوم الثورة ذاته وإكسابه معان لم يكن يتمتع بها من قبل . فهي تمثل نجاحا منقطع النظير فى القضاء على حكومة قديمة واستبدالها بحكومة أخرى جديدة أكثر رشدا . كما انها شكلت مبررا منطقيا لافعال كثير من الثوريين الذين بدأوا يعتقدون أن الثورة قد أصبحت هدفا فى حد ذاته . فلقد ازداد مفهوم " الارادة العامة " وضوحا وشكل أساسا لإعلان حقوق الانسان وانتشرت الفكرة الذاهبة الى أن الثورة ماهى الا خطوة على طريق الكمال الذى يجب أن يسعى إليه الانسان .

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعى للثورة ، فمن المهم ان نذكر اسهام ماركس وإنجلز حيث لم يقتصر هذا الإسهام على بلورة نظرة محددة للثورة الفرنسية ، بل تعدى ذلك إلى تطوير نظرية فى الثورة الاجتماعية فإليها يعود الفضل فى تأكيد الجانب الاجتماعى للثورة ، ومن هذه الزاوية نظرا إلى الثورة الفرنسية فوجدا ان طابعها السياسى كان أكثر وضوحا وتأثيرا من طابعها الاجتماعى . فالحكم على أى ثورة كما يذهب ان يجب أن يكون نابعا من أهداف إجتماعية معينة وخلال محاولتهما إقامة نسق تاريخى للتطور الاجتماعى ركز ماركس وإنجلز على الأساس المادى،

حيث فسر التاريخ بأنه صراع بين الطبقات لالأجناس. فإحلال نظام إنتاجي بنظام آخر يؤدي إلى ظهور ضغوط سياسية وتغيرات تتبعها الثورة. ٦

- فأجمعت المفاهيم التي تناولت الثورة على أنها التغيير الجذري والمفاجئ في الأوضاع السياسية والنظم الاجتماعية والواقع الإقتصادي والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس في بلد ما بوسائل تخرج عن التدرج المألوف ولا تخلو عادة من العنف والهياج. ٧ أو استخدام القوة الشرعية ولا تتبع في أحداثه الوسائل المقررة لذلك في النظام الدستوري في البلاد، وقد لا تتم فجأة ولكنها تستغرق فترة زمنية نسبية ٨، لتعيد تشكيل العلاقات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) على أسس جديدة وغالبا ما يبدأ هذه التغيير الجذري بتغيير شكل الأبنية النظامية للقوة أى بتغيير للنظام السياسى ٩. أى النظام القديم والنخبة التابعة له ، والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغير او المتوسط التي تحافظ على النظام القديم ، فالتغييرات عادة ماتكون تجميلية ويمكن اختبار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية ما اذا كانت أطاحت بالنخبة القديمة أم لا . فإذا ظلت مكانها فمحدث لا يعتبر ثورة . ففي أى ثورة راديكالية تتخلص النخبة الجديدة من القديمة تماما. ١٠

والثورة مصطلح قد يقصد به التغيير الدائرى الذى يكشف عن أنماط جديدة ، و الثورة مصطلح يقصد به مقاومة نظام الملكية ذاته وليس مجرد التمرد والعصيان وهناك الثورة الجماهيرية والثورة الشعبية والثورة الطبقيّة. ١١

وفقا لجينز: فان الثورات تمثل طليعة الأساليب غير التقليدية فى الحركات الجماهيرية المنظمة التى تحدث تغييرات جذرية فى النظام السياسى السائد باستخدام العنف وتتطلب الحركات الثورية كما أشار جينز شروطا أساسية لاشتعال الثورة من أهمها اساليب استهواء الجماهير وتوجيهها ويصاحبها عادة توترات وصراعات. ١٢

وتعليقا على المفاهيم السابقة : يتضح أن مفاهيم الثورة ركزت على أن الثورة هى تغير مفاجئ فى النظام السياسى خاصة يستغرق وقت نسبي وغالبا مايحدث فجأة ويتم عن طريق العنف والقوة من أجل الإطاحة بالنظام السياسى القديم وإتباعه وإعادة تشكيل بناء سياسى جديد للمجتمع . فتشير موسوعة علم الاجتماع إلى أن الثورة تعنى التغييرات الجذرية فى البنى المؤسسية للمجتمع تلك التى تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائدا إلى نمط جديد يتوافق مع

٦- أحمد مجدى حجازى ، الثورة المصرية علامة فارقة ، متاح على

www://democracy.ahram.org.eg/archive/index.asp?curfn=roaa0.htm&DiD=10634

٧- محمد عمارة : ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف: رسائل الاصلاح (٨) القاهرة ، دار السلام للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، ص ٧

٨- جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ، المجلد الاول ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ، المشروع

القومى للترجمة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص ٤٤٢

٩- أحمد زايد ، اركولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى متاح على

www://democracy.ahram.org.eg/archive/index.asp?curfn=roaa0.htm&DiD=10634

٥- أحمد سعيد تاج الدين، ارهاصات ثور: ما قبل وبعد(ثورة ٢٥يناير ٢٠١١)، اصدارات دور النشر، اتحاد الناشرين العرب بجمهورية مصر العربية، ص ٩

١١- اسماعيل عبد الفتاح عبد لاكافى ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربى - انجليزى) مرجع سابق، مرجع سابق ١٤٠

١٢- أحمد مجدى حجازى ، الثورة المصرية : علامة حضارية فارقة ، مرجع سابق

مبادئ وقيم أيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، كما قد تكون سلمية ، وقد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية . ١٣

٢ [مفهوم التظاهر :

- تعريف المظاهرة في اللغة : المظاهرة المعاونة ، والتظاهر التعاون واستظهر به استعان به والظاهرة بالكسر ضد البطانة

- تعريف المظاهرة في الاصطلاح هو إعلان رأي وإظهار عاطفة بصورة جماعية ، وهي تجمع مجموعة من الأفراد في مكان معين من المجتمع الذين يعيشون فيه سواء كان ميدان أو شارع أو أمام مصلحة أو هيئة أو مقر مؤسسة أو مقر منظمة دولية أو سفارة وذلك للمطالبة بتحقيق مطالب أو إلغاء مظالم وتوصيلها الي الجهات المختصة للشروع في تحقيقها ١٤ .

فالتظاهر: هو الوسيلة التي يراد بها التعبير عن رأي مجموعة من الناس عن مطالبيها وآرائها حول موضوع أو أكثر بحيث يرغب المتظاهرون أن تكون نتائج هذه المظاهرة هو تحقيق مطالب هذه المجموعة كأحد أشكال المشاركة السياسية والتظاهر فعل سياسي جماعي ، كما أنه يتطلب تنظيماً وتحديداً للأولويات وتلك من السمات المهم تواجدتها في أي مجتمع .

أدوات التظاهر:

قبل القيام بأى مظاهرة يجب تحديد الهدف منها ، فالمظاهرة ليست هي هدف بحد ذاته أو الغاية النهائية للقائمين منها وإنما هي احدى الادوات التي يجب استخدامها بما يخدم استراتيجية أوسع من أجل دعم انتفاضة الشعب.

-وقديكون الهدف من المظاهرة هو تشكيل ضغط على النظام بشكل مباشر أو قد تكون توصيل صورة معاناة لمجموعة أو فئة من الناس إلى الرأي العام .
ولكل مظاهرة عناصر أساسية يجب مراعاتها وتوظيفها حسب الهدف المنشود منها وتتمثل هذه العناصر فى خمسة نقاط .

١- **رمزية المكان :** يجب اختيار المكان المناسب بما يخدم الهدف من المظاهرة (ميدان التحرير
٢- **اختيار الزمان:** تم اختيار ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو اليوم الموافق لعيد الشرطة .
٣- **نوعية الشعارات ومضمونها واللغة المستخدمة :** تم إستخدام شعارات تخدم الهدف العام المنشود وتحمل نداء واضح مثل " الشعب يريد اسقاط النظام " عيش حرية عدالة اجتماعية .
٤- **التغطية الاعلامية :** من أهم شروط نجاح المظاهرة هو تأمين تغطية اعلامية مهمة لها ، وذلك عن طريق الإتصال مع عدة قنوات عربية وأجنبية قبل فترة كافية من المظاهرة من أجل تغطيتها وتوصيل الصورة للرأي العام سواء الداخلى أو الخارجى بصورة حقيقية وواقعية والبعيد عن الزيف الإعلامى كماحدث من بعض القنوات الفضائية كقناة الجزيرة وتضخيم بعض المواقف والصور التي لاتحمل توصيل الحقيقة الى الرأي العام .

٥- **الحشد الجماهيرى :** هو شرط أساسى لنجاح أى مظاهرة ويتوقف على إختيار الموعد المناسب للمظاهرة ولذلك كانت أغلب المظاهرات تنظم فى يوم الجمعة وهو يوم الأجازة الرسمية وخاصة بعد الصلاة للإستفادة من تجميع المصلين فى الحشد الجماهيرى ، لذلك فان الفاصل بين المظاهرات يجب أن يكون مدروس والنتائج تكون تراكمية فمظاهرة واحدة فى الشهر مستوفية لشروط النجاح أفضل من أربعة مظاهرات ارتجالية ، بالإضافة الى ضرورة تسجيل المظاهرة

١٣- احسان محمد حسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدراسات العربية للموسوعات ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٧

١٤- جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ، المجلد الاول ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ، المشروع

القومى للترجمة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص ٤٢٣

قبل وقت كافي لدى السلطات واخذ موافقة رسمية وتحديد خط السير والموعد المحدد بها ، وإلا قد يتعرض كل الجهد للفشل والرفض من قبل الجهات الأمنية .

حق التظاهر : منصوص عليه في مواثيق حقوق الإنسان الدولية كحق أساسي وهو جزء من حق " التعبير عن الرأي " وأيضاً جزء من حق " المشاركة السياسية" فلإنسان الحق أن يعبر عن عدم رضاه عن أمر غبن فيه فقد تتخذ الدولة قرارات فيها ظلم للشعب ، أو لفئة من فئات الشعب ، كالعامل - مثلاً - أو الأطباء ، أو المدرسين أو المهندسين أو قد ترفع الدولة الأسعار مع ثبات الأجور وغيرها من أشكال الفساد والأستبداد مع سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيشعر الشعب بالظلم ، وفي كل هذه الحالات وغيرها يريد المتضررون أن يعبروا عن عدم رضاهم ورفضهم لما قد تقرر، فإن هم سكتوا وانكر كل منهم في نفسه ، فكيف يعرف الحاكم أنهم غير راضين والقاعدة تقول : لا يسمع من ساكت قول وإن تكلموا فرادى فإنهم لا وزن للفرد ولا قيمة لصوته، فكيف يتم ذلك، وكيف يضغطون على أصحاب القرار بتعديل قراراتهم هذه كلها تساؤلات دارت في عقول شباب ٢٥ يناير ، حيث وجدوا أنه لا توجد وسيلة يضغط بها عليهم إلا من خلال عمل جماعي يظهر في شكل مظاهرة سلمية يعبرون فيها عن رأيهم محددين مطالبهم والتي وصلت أقصاها بإسقاط النظام ، أو يكون من خلال اعتصام في مكان ما ، أو إضراب عن عمل ما تعبيراً عن غضبهم وعدم رضاهم كما سنجد لاحقاً .

وهناك شروطاً للمظاهرة يقرها القانون وهي أن تكون مظاهرة سلمية لاتحدث تخريب أو تدمير للملكية العامة او الخاصة ولاتروع المواطنين أو تعطل العمل في مؤسسات الدولة وألا تحدث في وقت تمنع فيها الدولة التظاهر لظروف وأحوال تقرها الدولة لأسباب أمنية .

- ويطلق علماء الاجتماع على التظاهر مصطلح الحركات الاجتماعية ويعرفونها بأنها تفرع من العمل الجماعي فهي تجمعات غير رسمية واسعة من الأفراد أو المنظمات التي تركز على قضايا محددة سياسية أو اجتماعية ، ويقال أن حرية التعليم وحرية التعبير والاستقلال الاقتصادي النسبي السائد في الثقافة الغربية الحديثة هي المسؤولة عن عدد لم يسبق له مثيل ونطاق مختلف من الحركات الاجتماعية المعاصرة وهناك عدد من الحركات الاجتماعية نشأت مثل الماوماو في كينيا لمعارضة الاستعمار الغربي ، وقد أزدهرت هذه الحركات الاجتماعية بعد التحول الديمقراطي ، لأنها جزء من التعبير الشعبي والعالمي من المعارضة عن الرأي .

- والحركات غالباً ما تستخدم تكنولوجيا حديثة مثل شبكة الإنترنت لحشد الناس في المجتمع والعالم وخير دليل على ذلك ما حدث في أحداث ٢٥ يناير من تواصل الشباب من القوى السياسية المختلفة عبر الفيس بوك واليوتيوب فيمكن الإشارة إلى:

أ [أن الحركة تقوم بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما ، أو للوصول إلى هدف ما
ب] أنها تتضمن وجود اتجاه عام للتغيير .

ج] أنها تشمل مجموعات من البشر يحتلون عقيدة أو أفكار مشتركة ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة .

د [أن الحركات الاجتماعية هي محاولة قسدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع ، وتحدي سلطة النظام القائم .

هـ] كما يفترن مفهوم الحركات الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية والقدرة على التأثير وإحداث التغيير .

- إلا أن عالم السياسة الأمريكي تشارلز تيلي Charles Tilly ، والذي ينتمي إلى المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي فيقدم من خلال الحركات الاجتماعية تعريفاً واضحاً ومختصراً للمظاهرات حيث وصفها على أنها " سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي ، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء من توزيع أو من ممارسة السلطة ، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد ، والمتتبع لما حدث في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة ، يجد أننا بصدد علاقات قوة ، وأشكالاً مختلفة من المقاومة ، أو على حسب التعبير الأنثروبولوجي ، أن العلاقة بين المسيطر والخاضع ما هي إلا تعبير عن العلاقة الثنائية بين " السادة والزلّم " تلك التي تستند الي وجود شبكة من العلاقات التبادلية المتمفصلة بطريقة عبودية واحدة تسيطر والأخرى تخدم ، وساهمت علاقات السيطرة والخضوع التي عرفها المجتمع المصري في شيوع العلاقات التسلطية والقسرية في مقابل تنامي التبعية والانقياد وهو ما سمح بوجود ثقافة فرعية تستند الي الرضوخ والتكيف والاستسلام حيناً والي التمرد والمقاومة حيناً آخر .

- وباعتبار أن مفهوم الثقافة يشير الي أسلوب الحياة الذي يطبع جميع أنماط السلوك المكتسبة ويشكل صيغة مجتمعية محددة ، فإنها تعد المسؤولة عن صياغة الطابع العام للتكوين الاقتصادي الاجتماعي القائم ، تلك التي تلعب دوراً محورياً في صياغة قواعد الضغط الاجتماعي، وتطبيع الذات ، وامتدادها بالرموز، وبالسلوك وبآليات التفاعل الاجتماعي وبيد أن الثقافة الفرعية متماس في كثير من جوانب الثقافة العامة ، إلا أنها تتباين عنها وهو ما يعود إلي تضارب المصالح الطبقية والفئوية والأثنية وهو ما يولد ثقافة الاحتجاج والمظاهرات لخطاب جديد للتعبير عن الرأي وللتمرد والرفض على الوضع القائم . ١٥

وسوف نتناول التظاهر في هذه الدراسة بمفهوم إجرائي واسع وهو أي شكل من أشكال الرفض والإعتراض على وضع معين يأخذ صوراً مختلفة للتعبير عن الرأي سواء في صورة احتجاج أو تظاهر أو مسيرات مليونية أو اعتصام أو إضراب.

٣- ثقافة التظاهر :

هي ثقافة اجتماعية احترافية تجاوزية عقلانية جسدتها الأوضاع القائمة ، وهو ما يجعلها تحمل دلالات رمزية تفرز دوماً جدلاً بين دالها ومدلولها ذلك الذي يمكن الإمساك به من خلال اللغة التي تعتبرها في إطار كل الجماعات الاجتماعية بحسبانها أداة للمقاومة تسعى إلى هدم كل ما هو قائم لتكريس آخر جديد . ١٦

والمتمثل في الأحداث الماضية التي تلت ثورة ٢٥ يناير يجد أن ثقافة التظاهر بحسبانها ثقافة فرعية باتت ثقافة واعية لمؤسسات فرعية تبحث عن تغيير الواقع من خلال تفعيل نشاط التضامن وفعالية الشعور بالهوية الوطنية وثقافة التظاهر هذه تشكل حركة متصاعدة تفاعلت معها كل

١٥- شحاتة صيام ، مرجع سابق ، ص ١٩١

١٦- المرجع السابق ص ١٥٦

الفئات الوطنية وهو ما يدفعنا الي التسليم بأن التظاهر يعد عاملاً إيجابياً وتلقائياً ليس فقط لما يحدث على المستوى الداخلي وإنما على المستوى القومي .

- وهو ما يجعلنا نباعد بينها وبين المتع الحسية ، أو الإنغماس في الهوى ومسايرته أن الهم الوطني والقومي يفرضان نفسيهما على طبيعة حركات الاحتجاج والمظاهرات المتعددة ، الأمر الذي يدفعنا الي التسليم أيضاً بأن ثقافة هذه الجماعات ما هي إلا ثقافات فرعية ويمكن القول أن الشباب هم الفئة أو الشريحة العمرية الأكثر تهيؤاً للثورة وقد قاد الشباب في القرنين الأخيرين كل ثورات العالم .

- ويؤكد علماء الاجتماع أن شريحة الشباب ، بحكم توسطها بين مرحلتي الطفولة والكهولة فإنها شريحة قلقة يعاملها المجتمع أحياناً كما لو كانوا ما يزالون أطفالاً قاصرين غير جديرين بتحمل المسؤولية ، وأحياناً كما لو كانوا كباراً ، يجب أن يتحملوا المسؤولية ويدفعها هذا القلق إلى الانحراف ، أو التمرد ، أو المغامرة ، أو الثورة وهذه كلها من سمات وخصائص أي ثورة ، فالثورة هي رفض للواقع القائم بمؤسساته وقيمه وسلوكياته ، ففي المجتمعات المتقدمة توجه عادة قنوات مؤسسية للتعامل مع الشباب وإدارة قلقهم بحيث يتم استيعابهم ويصبح قلقاً بناءً وذلك بتحويل القلق الشبابي إلي تميز في العلوم والفنون والرياضة وتشجيعهم على الخدمة العامة والمشاركة السياسية ولكن الواقع المصري لم يسمح بذلك حيث كانت كل هذه القنوات تحت رقابة الأجهزة الأمنية أو تحت وصاية وقيادة أبناء النخبة الحاكمة ذاتها ، مثل لجنة السياسات بالحزب الوطني وحتى عندما كان النظام يختار وزيراً للشباب فقد كان عادة من جيل الكهول لذلك ثار هؤلاء الشباب على الكهول والقيادات الذين لم تتواصل معهم أو تتعاطف مع آلامهم وآمالهم . ورغم تضيق الأجهزة الأمنية على الشباب في المجال العام ، وعدم إتاحة قنوات للتواصل معهم ، فإن الشباب المصري مثل بقية الشباب في العالم ، تواصل مع نفسه وكانت الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) خير وسيلة لذلك فالشباب مع جهاز الكمبيوتر ، في غرفته بعيداً عن أعين الأمن ، وحتى عن أعين أهله ، يستطيع أن يفعل ذلك مع الأقربين والأبعدين و يستطيع أن يعبر عن ذاته ومكوناته بحرية لم يتمتع بها أي جيل من قبله وهذا هو ما لم ينتبه له القيادات من النظام السابق

١٧

فثقافة التظاهر هي ثقافة الحرية وحقوق الإنسان فتعمل هذه الثقافة على تنبيه الحكومات والسياسيين في اي دولة أو مدينة بوجود تقصير وخلل في الاداء للنظام العام.

فالتظاهر خرج ليعبر عن رفضه لهذا التقصير والمطالبة بوضع حلول ومعالجات بمايضمن حصوله على حقوقه ، وعلى الجهات المسؤولة أن تعيد النظر في سياسيتها المتعلقة بنواحي هذا التقصير سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية .

ومانود إن نشير إليه أن غياب ثقافة التظاهر الحقيقية عبر عقود طويلة من الزمن قد يوقع المواطن في أخطاء كثيرة جراء قلة الخبرة وهذا ماشاهدناه من فوضى في ثورة يناير وماتلاهاوماصاحبها من إحراق للكثير من مؤسسات الدولة والمتاحف ومراكز الشرطة والهروب من السجون .

الإطار النظري للدراسة :

١٧- سعد الدين ابراهيم ، عوامل قيام الثورات العربية الندوة السنوية لعلم الاجتماع عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وافاق التحول نحو مجتمع

ديمقراطي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ٢٠١٢ ، ص ١٥

وإذا أعدنا النظر في التراث النظرى المعاصر الذى يتناول الثورة ، وجدنا أربعة مواقف فكرية متميزة وان كانت تشترك جميعها فى نقاط معينة ١٨

الموقف الأول: ينطلق من مفاهيم وتصورات إقتصادية ، فالثورة هى المحل الأول ظاهرة اجتماعية لها أسباب إقتصادية واضحة ويبدوا ان وجهة نظر ماركس تحتل أهمية خاصة فى هذا المجال ، أى ان الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر .

الموقف الثانى : ينطلق من أن الثورة ظاهرة إجتماعية ومن المحاولات التى تتفق مع هذه المواقف تلك التى قدمها جونسون ، حيث عرض تصنيفا لمختلف الحركات الثورية مميز فيه بين التمرد الفوضى ، والثورة الراديكالية ، والإنقلاب التأمري ، والعصيان الجماهيري المسلح.

الموقف الثالث: يستند إلى قضية أساسية هى أن الثورة تستند إلى إحساس الفرد بالإغتراب عن المجتمع الذى يعيش فيه ، ويمكننا أن نجد تأكيد لهذه القضية فى كتابات بعض علماء الاجتماع البارزين أمثال تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ، وعلى الرغم من إنها ذهبا الى ان معظم أعمالهما قد انطلقت من مفاهيم سوسولوجية فى الموقف الفكرى الرابع ، إلا ان تحليلاتهما للثورة قد كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة .

الموقف الفكرى الرابع : ينطلق من أن الثورة سياسية تتعلق أساسا باستبدال القوة السياسية، ويمثل هذا الموقف أرسطو وماكيافيللى ولوك ، ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الإجتماعية فى ضوء المعنى السياسى للثورة ، انه دون وجود عنصر التغيير السياسى ، فانه يصعب وصف التغييرات الإقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بأنها تغييرات ثورية بأى معنى من المعانى ، والواقع ان تقييم هذا الموقف الفكرى الرابع من الثورة شأنه شأن المواقف الفكرية الثلاثة السابقة ، يعتمد على مضمونه الايديولوجى ونظرته الى الغاية القصوى للحدث الثورى.

-انطلقت الثورة المصرية للتعبير عن الرفض الاجتماعى لكل ما هو قائم نتيجة الفساد والظلم المعاناة والحرمان والذي يدفع الأفراد للانتفاض أو الثورة، وهنا يقدم لنا علماء اجتماع الثورات ، مقولة الحرمان النسبى Deprivation Relative موضعين أن " الظلم " ليس هو الذى يؤدي إلى الثورات ولكنه " الشعور بالظلم " ١٩

- وهذا ما بدأ يحدث فى حالة التونسي محمد البوعزيزي البائع المتجول الذي أحرق نفسه إحباطاً وضيقاً من ملاحقة شرطة البلديات له ، ومنعه من ممارسة تجارته المتواضعة التي كان يكسب منها ما يكفي بالكاد لإعالة أسرته وهو ما صدق على حاله المصري خالد سعيد الذي كان يمارس نشاطاً مشروعاً فى أحد مقاهي الإنترنت وبالصدفة وقع على فيلم يدين ضباط الشرطة فقام المتورطون فى هذا العمل غير الشرعى بمصادرة جهاز الحاسب والأعتداء عليه أعتداءً مبرحاً أفضى إلى الموت وبعدها أنشأ الشباب صفحة على الفيس بوك كلنا خالد سعيد لأحاساسهم بالظلم الذي وقع عليه ولأن الشباب هم الكتلة السكانية الأكبر فى المجتمع ولأنهم الأكثر شعوراً بالحرمان النسبى والأكثر قدرة على التواصل والحركة فلم يكن مستغرباً أن يكونوا هم طليعة المحتجين وضاعف من غضبهم وتحوله الي ثورة ضد استمرار الحاكم المستبد فى تجاهل مطالبهم التي كانت متواضعة للغاية فى البداية (والتي تتمثل فى وضع حد أدنى للأجور - إعانة بطالة - اجراء تعديلات دستورية لمنع الرئيس من ترشيح نفسه - ومنع التوريث - إلغاء قانون الطوارئ وإقالة وزير الداخلية)

١٨ - المرجع السابق

١٩ - المرجع السابق، ص ١١

-ووفقاً لمدخل الدراسة السوسيولوجي والانتربولوجي لا بد من النظر الي حالة ثورة ٢٥ يناير حيث انطلقت الثورة للتعبير عن الرفض الاجتماعي لكل ما هو قائم وأصبح لها التأثير السياسي الواقع، والتراث النظري يشير الي أربعة عناصر لتكوين الحركات الاحتجاجية والثورات تتمثل في فعل الاعتراض (الأحتجاج أو الثورة أو المظاهرة) المعترض (فئة مجتمعية أو تنظيم) ، المعترض عليه (فئة مجتمعية أو سلطة) ، موضوع الاعتراض (سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي) ٢٠

- والتراث النظري الخاص بالثورات يشير الي بداياتها كاحتجاجات إجتماعية وإقتصادية ولا تلبث أن تتحول إلى ثورة على النظم الاستبدادية نتيجة استفحال حالة الإحباط واليأس بين جموع الشعب ، وذلك في ظل ضعف آليات السلطة في تدعيم بقائها ، إلا أن نجاح الثورات لا بد وأن يتضمن عوامل أخرى تساعد على نجاحها و تضم هذه العوامل نفور النخب - ومنها الجيش - من النظام السابق ، وتآلف أكبر قطاع من السكان بمختلف الشرائح والطوائف الدينية والعرقية حول هذه الثورة. ٢١ وهذا ما حدث في قيام ثورة ٢٥ يناير كما يتضح فيما بعد .

واتساقاً مع فرضية " تيدجور TedGure " بأن الثورة هي نتائج تلاحق بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي^{٢٢} ، ظهرت حركات الاحتجاج وبدأت مرحلة جديدة من العمل الثورية فظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) في وقت كان الحزب الوطني يعد نفسه لمرحلة جديدة من الحكم وطرح ما أسموه بالفكر الجديد .. وحينما عقد الوطني مؤتمره الثاني الذي حمل شعار " الفكر الجديد " ٢١ - ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤ عقدت كفاية مؤتمرها التأسيسي يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ ودخلت شرائح عديدة من النخب السياسية والمتقنين والشباب وخاصة الطلاب الي معترك الاحتجاج السياسي والتظاهر .

فكان تمرد القضاة على النظام وانصهار نضال حركة "كفاية" مع تمرد القضاة كما ظهرت حركة ٩ مارس لتحمل تمرداً آخر لأساتذة الجامعات . وميلاد حركة " شباب من أجل التغيير " وامتدت الدعوة لتشمل الأدباء والفنانين والصحفيين والعمال .

- هذه النتائج دفعت حركة التظاهر لتمتد الي الطبقة العاملة في عشرات المصانع وفي معظم محافظات مصر لتبدأ مرحلة جديدة من النضال الوطني تزامن ذلك مع ارتفاع نشاط حركات الاحتجاج السبيرية والمدونات السياسية وفي هذا السياق وجدت عشرات المسميات من الحركات التي نشأت تباعاً مثل " لا للتوريث " و"نقدر " وائتلاف المصريين من أجل التغيير " .

- ونستطيع في النهاية أن نقول أنه قد تم كسر حاجز غياب البديل لمبارك وبدأ التأسيس لمرحلة نوعية جديدة من النضال الوطني تجسدت في الدعوة الي التظاهر يوم عيد الشرطة في ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وقد اندلعت شرارة الثورة على درب تطورين مهمين ، أولهما حادث تفجير كنيسة القديسين في الأسكندرية مع الساعات الأولى من صباح عيد رأس السنة الميلادية ٢٠١١ وثانيهما ثورة تونس العظيمة . ٢٣

التفاعلية الرمزية:

^{٢٠} - فارس أشقي ، الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية ، مجلد الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص ٧٥

^{٢١} - أسامة اسماعيل عبد الباري ، رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير، اعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، ثورة ٢٥ يناير وفاق التحول نحو مجتمع ديمقراطي ، مركز البحوث والدراسات

الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٩٩

^{٢٢} أحمد زايد ، أركيولوجيا الثورة ، وإعادة البعث للطبقة الوسطى ، مرجع سابق .

^{٢٣} - أمل حسن أحمد، عقد اجتماعي جديد هقب ثورة ٢٥ يناير : تحليل سيوسولوجي حول علاقة الشعب بالسلطة ، اعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، ثورة ٢٥ يناير وفاق التحول نحو مجتمع ديمقراطي ،

مركز البحوث والدراسات المجتمعية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٣٠

تعد التفاعلية الرمزية من أقدم المدارس النظرية التي اهتمت بدراسة التفاعلات الاجتماعية اليومية ويجدر الإشارة هنا الى أن كلا من " بلومر وكوهين" ركزا على عملية لعب الدور الذي يفعله الانسان في إطار عملية التفاعل ، اذا فسرا هذه العملية في ضوء الإيماءات ، فالفاعل يستطيع أن يتدرب على مختلف النشاطات التي يمارسها الانسان ومن ثم يصدرها بشكل دائم في سلوكه الذي يظهر بوضوح في عمليات التعاون والنشاط المنظم .

وإذا كانت التفاعلية الرمزية تضع نصب أعينها على السلوك الانساني ، فانها تركز عليه في اطار الحياة اليومية وإنهم يميزون بين خصائص التفاعل ، ويأخذون من المكان والوجود الانساني كأساس للتفسير وتعريف الأفعال الأخرى المضادة أو مانسميه برد الفعل أو الفعل المنعكس. ٢٤

فقد جسدت ثورة ٢٥ يناير شكل من أشكال التفاعل المباشر وجهاً لوجه وهو العملية التي يؤثر بها أفراد يتواجدون سوياً في أفعال بعضهم البعض، أو كما عرفتھا "إيرفنج هوفمان" [التأثير التبادلي للأفراد على أفعال بعضهم البعض أثناء وجودهم المباشر معا]

ونظرية التفاعلية الرمزية نظرية أمريكية بارزة في علم النفس الاجتماعي تركز اهتمامها على طرق تكون المعاني خلال عملية التفاعل، وهي تضع في المحل الأول من اهتمامها تحليل معاني الحياة اليومية، عن طريق الملاحظة المباشرة للصيقة، وزيادة درجة الألفة الحميمة مع المبحوثين، ثم تعتمد على ذلك في الوصول الى فهم للأشكال الأساسية للتفاعل الانساني.

وهو ما تم تطبيقه من رصد اشكال التفاعل بين المتظاهرين وكيفية الالتفات حول هدف واحد من خلال الحشد النفسي والتعبئة عن طريق الهتافات والرموز التي تحس على التفاعل الاجتماعي في صورة احتجاج أو مظاهرة أو اعتصام أو إضراب .

أولاً : التظاهر في مصر " رؤية تاريخية "

المتأمل في الأوضاع الراهنة من كثرة المظاهرات التي نسمعها يوماً بعد يوم نجد نفسه أمام سؤال هام يطرح نفسه هل كانت ثورة ٢٥ يناير هي الوحيدة التي فجرت في تاريخ الشعب المصري هذه الثقافة التي لم يعتدها من قبل أم هناك تاريخ حافل بكثير من الحركات والإحتجاجات الثورية شهدتها المجتمع المصري عبر العصور المختلفة .

وللإجابة على هذا الإيضاح لا بد أن نذكر أن المجتمع المصري شهد الكثير من الاحتجاجات والثورات على الاحتلال والطغيان والعوز ، ويكفيها برهاناً على هذا ، أن أول ثورة في تاريخ الإنسانية جرت على ضفاف النيل العظيم ، وكانت من الشمول والقوة الي درجة أنها هزت ضمائر وأثارت اندهاش كل من فتنشوا في ماضي مصر ووثائقها ، باعتبارها أول دولة عرفها البشر ، وكان السبب الرئيسي لهذه الثورة العارمة التي وقعت خلال فترة حكم بيبي الثاني ، هو تفشي الظلم واتساع الهوة بين الطبقات ، حيث كانت هناك قلة متخمة من فرط الشبع ، وكثرة تعاني من قسوة الجوع البالغ أقصى مداه ، وحين إشتد الجوع بالناس هاجموا قصور الحكام والأثرياء ، فقتلوا قاطنيها ونهبوا ما فيها وصار الشعار الذي يسري على ضفتي النيل هو "لنقص أصحاب الجاه من بيننا وفي أتون هذه الفوضى سقط الحكم بعد أن انهارت الدواوين والمحاكم " . ومنذ هذه الثورة العارمة ومصر لم تهدأ ، على رغم ظاهرها الذي فسر كثيراً بأنه سلسلة من السكون والخمود ، لكن الحركة المصرية هذه لم تأخذ طريقاً واحدة ، إنما تنوعت بين الثورات

٢٤-شحاتة صيام ، النظرية الاجتماعية الى مرحلة ما بعد الحداثة ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٧

والهبات والتمرد ، وبين العناد والعصيان والمقاومة والإصرار الصارم على التمسك بالثوابت الوطنية ، على رغم تعاقب المحتلين .

فبعد الثورة ضد بيبي الثاني ، قام المصريون عن بكرة أبيهم ضد الهكسوس فخلعوه من أرض النيل خلعاً ، ثم جاءت ثورة من نوع آخر ، أخذت منحى دينياً وفلسفياً وفنياً وقامت على أكتاف إخناتون ، الذي نادى بالتوحيد في وجه تعدد الآلهة وثار ضد الطقوس الوثنية التي استغلت الدين في ظلم البشر وتأليه الحكام ،

ثم جاءت ثورة شعبية جارفة ضد الفرس المحتلين ، دفع فيها المصريون ثمناً غالياً من أرواحهم في سبيل الحفاظ على نظام حياتهم وطرق معاشهم التي حاول الفرس تدميرها حتى جاء الإسكندر الأكبر فأخرجهم من البلاد ، لكنه حل محلهم في احتلالها . وجاء الدور على الرومان ليزوقوا نوعاً آخر من كفاح المصريين ، الذين وحدوا من تمسكهم بالمسيحية نوعاً من الاحتجاج ضد وثنية الرومانيين . فلما اعتنق أمبراطور الرومان المسيحية وجعلها الدين الرسمي لإمبراطوريته المترامية الأطراف وجد المصريون أنفسهم أمام مأزق شديد لكنهم سرعان ما وجدوا مساراً لمواصلة كفاحهم ، حين ميزوا مذهبهم الديني عن مذهب الرومان فتواصل النضال ، وقدم الأقباط شهداء لا حصر لهم ولم تتراخ عزيمتهم في الدفاع عن رؤيتهم الدينية ، على رغم مغالاة أعدائهم في اضطهادهم ، بل أشعلوا حركات مقاومة متفرقة ، فيما هب الصعيد في ثورة عارمة ضد حكم دقلديانوس ، وأزاح المسلمون ظلم الرومان عن المصريين ، لكن قيام الحكام الأمويين والعباسيين بتحويل الدين إلى أيديولوجيا قاد بعض أمرائهم الي التعسف مع الرعية ، فرفض المصريون هذا التعسف ، ولم يكن الرفض مقتصرأ على المسيحيين ، بل شمل المسلمين أيضاً .

لكن مصر ولدت ثورات من نوع جديد ، حين أخذت على عاتقها الدفاع عن الشرق وعن الإسلام في مواجهة المغول والصليبيين من دون أن تنسى الاحتجاج ضد ظلم بعض الحكام الفاطميين والمماليك والأتراك ، ووصل الأمر الي ذروته حين خلع علماء مصر خورشيد باشا ، الوالي العثماني وعينوا محمد علي بديلاً منه .

كما تصدى المصريون للحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ببسالة وشجاعة بعد هزيمة المماليك بسيوفهم الصدئة أمام مدافع جيش نابليون ، فقامت مظاهرات في القاهرة ، أقضت على مضاجع الفرنسيين وأظهرت لهم أن بقائهم في مصر مستحيل ، لا سيما مع فشلهم في السيطرة على صعيد مصر ، وحدث الشئ نفسه لحملة فريزر الإنجليزي (١٨٠٧) الذي انهال أهل رشيد رجالاً ونساء على حملته ضرباً من كل مكان ، وبأي أدوات ممكنة حتى فر هارباً .

- وتحدى أحمد عرابي (١٨٨١) الخديو توفيق دفاعاً عن حقوق الضباط المصريين ، ثم قاد الفلاحين في مقاومة عسكرية ضد الاحتلال الإنجليزي (وكانت أول قرار وطني على السيطرة) ورغم هزيمته فإن ما أقدم عليه ألهب الشعور الوطني لدى المصريين فشنفوا أذانهم إلى محمد فريد ومصطفى كامل ، اللذين دعوا الي الثورة ، وتحقق الأمل مع سعد زغلول ورفاقه في ثورة ١٩١٩ الخالدة ، التي شاركت فيها كل فئات الشعب المصري ، بمختلف الأعمار والنوع والمستوى الاجتماعي والدين ضد قوة احتلال أجنبي .

فحصد المصريون استقلالاً نسبياً وصياغة للدستور وتعبد الطريق أمام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، التي وإن كانت قد بدأت بانقلاب عسكري ، فإنها لم تلبث أن تحولت الي ثورة اجتماعية كاملة أعادت ترتيب الطبقات المصرية ، وحررت البلاد من الملكية الفاسدة والاستعمار ٢٥ .

٢٥- السيد عبد الفتاح، ثورة التحرير: اسرار وخفايا ثورة الشباب، دار الحياة، ٢٠١١، ص ٢٩

- فمنذ هذا التاريخ بدأت دائرة التنوع الفكري تضيق بالتدريج بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤ ، ثم تأميم السياسة لصالح تنظيمات الثورة بل إننا قد نذهب الي أننا في مصر نعيش في الواقع في هيمنة الفكر الواحد منذ عام ١٩٥٢ ، وحتى الآن والدليل على ذلك الأمر أن الدساتير التي تم صياغتها عقب ثورة يوليو وهي دستور ١٩٥٦ ، ودستور ١٩٦٤ والتي بمقتضاها تضخمت سلطة الرئيس بشكل دستوري وواقعي وتضخم دور المؤسسة العسكرية في غير ما خلقت له بحيث كانت تنظر لوصفها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته وهتف الشعب ضد عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٨ إن هذا التاريخ الطويل يحمل في جوفه ثورة دائمة ، لكنها طالما توارت خلف تحضر المصريين ، وكراهيتهم للفوضى ، وقدرتهم على صهر الغريب ، وإجادتهم فن المقاومة بالحيلة ، وثقتهم في تدينهم وثقافتهم .

تلا كل ذلك انقلاب الرئيس الأسبق أنور السادات في مايو ١٩٧١ الذي أطاح ببقايا النظام الناصري ليبدأ مشروعه في الانقلاب على الحقبة السابقة، ومن هنا كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي المقترنة بمشروع السلام مع إسرائيل جنباً إلى جنب ، ووضع مصر أسيرة التبعية وبدأ تحالف رأس المال مع السلطة يتأكد يوماً بعد يوم مع تطورين آخرين ، الأول : هو الانقضاض على مكاسب الشعب وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحت هيمنة الرأسمالية الجديدة التي أخذت تتجه نحو التوحش والفساد باقترابها ثم اقترانها بالحكم ، والثاني : مشروع السلام مع إسرائيل الذي اخترق طبقة رجال الأعمال ، وأصبح هؤلاء هم معبر السيطرة والهيمنة الأمريكية والتغلغل الإسرائيلي الذي أختطف الدور المصري القومي . ودخلت مصر في دوامة من التفكك السياسي والاقتصادي في ظل تعددية سياسية قعيدة وهزلية محكومة بأحزاب معارضة مصطنعة وأجبر السادات على العودة عن قراراته في ١٧ ، ١٨ يناير من عام ١٩٧٧ ، وقد أدى انحياز السلطة نحو التيار الإسلامي لتصفية القياديين الناصري والماركسي ، الى توحش التيار الإسلامي وانقلابه على السادات في حادث المنصة يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١ .

ومع مجئ الرئيس مبارك خلفاً للرئيس أنور السادات دخلت مصر مرحلة متقدمة من عصر التبعية والجمود السياسي والارتهان لقانون الطوارئ الذي أفرغ الحياة السياسية وأفسد ما كان يسمى بـ " العملية السياسية " برمتها ودخلت مصر في حالة استقطاب اجتماعي - سياسي حاد ، وحالة تبعية غير مسبوقة امتدت لثلاثة عقود ، مع التجديد المتوالي لرئاسة مبارك الذي أدخل مصر في نهاية ولايته الرابعة في طريق مسدود مع ظهور أولى معالم توريث السلطة لأبنه .

- وأدى احتكار السلطة الذي تطور إلى احتكار آخر للثروة على مدة سنوات طويلة من الحكم لسياسات اقتصادية خاطئة - الانفتاح والخصخصة وبيع القطاع العام - الي تفاقم أعراض فساد سياسي واقتصادي كبير ومتجذر - ويذهب بعض فقهاء الدستور الي أن المشاكل التي نعاني منها حالياً وعلى مدى سنوات سرى فيها دستور ١٩٧١ لم تنتج عن النواقص التي علقت به ولكنها وردت من أنه لم يطبق ولم تنفذ أحكامها بالإضافة إلي استمرار قانون الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨١ ، وتمركز السلطة التنفيذية في يد حزب الحكومة منذ منتصف السبعينات حزب واحد يحكم مندمجاً في أجهزة الحكم بغير تعديل ولا تغيير .

ومنذ عام ٢٠٠٣ وهو العام الذي فيه تم السماح ببروز جماعات المجتمع المدني الي الظهور بقوة خاصة بعد التعديلات الدستورية التي كان يعمل النظام الحاكم الي تهيئة أمر آخر ، وهذا هو الذي أدعى الي تزايد معدلات الاحتجاج والمظاهرات في مصر لأسباب متنوعة ما بين التضامن مع العراق ، والتظاهر من أجل فلسطين ، والاصلاح الدستوري ، وسوء المعاملة ، حقوق الإنسان ،

وتعديل قانون الجنسية ، شكاوي الفلاحين وحرية العقيدة والأثنية ، مناهضة مشروع الشرق أوسطية ، حقوق العمال ، حقوق الصيادين ، قطاع الأعمال ، اللاجئين ، رفع أسعار الخدمات ومياه الشرب ، تردي أوضاع السجون والاعتداء على الكنائس ، التعبير عن الحرية ، شباب الخريجين ، التحرش الجنسي والاعتقالات ضد البلطجة ، ضد الطوارئ ، ضد القمع ، الصحفيون ، السائقين ، الحريات الصحفية ، تعديلات دستورية ، الديمقراطية ، تصفية الشركات ، أصحاب المصانع والتجار ، الإخوان ، ومكافحة الإرهاب ، التمييز الديني ، ضد التظاهر حيث تراوحت طبيعة هذه الاحتجاجات ما بين التجمهر والاعتصام والإضراب والتظاهر، وجميعها ترجع لسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لم تتحرك بشأنه الدولة ، مما يجعلنا نرى إما استمراراً لها (الحد الأدنى) أو تصاعد أعمال العنف وتحويلها الي انتفاضة (الحد الأعلى) .

ومع الاستمرار في سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل سواء المباشرة أو غير المباشرة التي سبق ذكرها تفاقم الوضع مع عدم اشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري (مأكل - مشرب - مسكن) وضغوط الحياة المعيشية وتأجيج التضخم وإرتفاع الأسعار وزيادة أعداد العاطلين عن العمل وضيق سوق العمل وعدم استيعابه لجيوش المتبطلين، وانحياز الدولة لأصحاب رؤوس الأموال وتدهور أوضاع الخدمات العامة ، وانسحاب الدولة من إطار تقديم الخدمات الاجتماعية، وزيادة العشوائيات وضعف التنظيمات النقابية وسيطرة الحكومة عليها وغياب الاستقلال عنها .

كل هذه الأمور سألقة الذكر كانت بمثابة اللهب الذي أشعل فتيل الثورة .. ثورة الشباب .. ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بشحنة تحوي كل ما سبقها وتتجاوزة لأنه لم يعد تمرد ضباط "عرايي" أو قيادة كبار ملاك يتفاوضون ، أو ثورة طلائع من الجيش ساندتها جماهير الشعب ، فهذه المرة خرج الشعب كله بجميع أجياله وطبقاته وطوائفه ملايين بعد ملايين ، وكذلك فهي لأول مرة في التاريخ الحديث خروج كامل للشعب المصري وهذه هي القيمة العظمى لهذه الثورة بدون قيادة وتجمعت كل الفئات على مطالب عامة لإسقاط النظام .

فالمصريين لأول مرة في تاريخهم الحديث ، يصبحون على استعداد للنزول إلى الشوارع بشكل حقيقي ، مؤكداً أن ثقافة الخوف والصمت التي كان يزرعها النظام السابق تحطمت لديهم ، والشعب المصري وصل إلى مرحلة اللاعودة ، وهذه الأحتجاجات التي ظهرت في الآونة الأخيرة بمثابة كرة الثلج التي يمكن أن تتحول إلى انهيار جليدي لايمكن السيطرة عليه .

ثانياً: الإرهاسات المقدمة للثورة :

لم تحدث أى ثورة مفاجأة أو فى يوم وليلة ، فلا بد أن يكون لها مقدمات ممهدة لها وهذا ماحدث لقيام ثورة ٢٥ يناير، فبدأت الأحتجاجات السياسية المنظمة تخرج ضد هذا النظام وسياسته المتبعة فى مصر مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى عام ٢٠٠٠، بتأسيس اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة ، وفى أعقاب ١١سنتمبر ٢٠٠١ ، قامت اللجنة بالدعوة الى اول مظاهرة منظمة أمام السفارة الامريكية بغرض تسليم السفير الامريكى رسالة احتجاجية على ممارسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل ، الامر الذى شكل نقلة نوعية فى تحريك الشارع المصرى باتجاه التأثير فى القضايا السياسية الخارجية وخرجت مليونية فى القاهرة تجوب

شوارعها احتجاجا على الحصار الصهيوني لغزة والسياسة التفويض معه وفعل السياسة المصرية اتجاه إسرائيل والسعى لتطبيع العلاقات معها ٢٦.

ولكن سرعان ما انتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية" في عام ٢٠٠٤ وحركة ٢٠ مارس من الحركات التي نشأت في مرحلة الاحتجاج السياسي في فترة الحرب الأمريكية على العراق ، وتحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري ، من أجل الإصلاح وتوسيع هامش الديمقراطية . وهذه الحركات السياسية التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج ونظرا الى كون كفاية ومثيلاتها ذات بعد سياسي عام بحت ، إلا أن قدراتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر المظاهرات حقا ، لأنه لم يكن من السهل اقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة عيشه وفي ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب ، بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكون على قمة أولوياته ، وأن يتظاهر في سبيلهما ، معرضا نفسه للملاحقة الامنية المحتملة ٢٧.

ورغم محاولات حركة كفاية الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجنحتها مزيد من الناصرين مثل كفاية ظلم ، كفاية فساد، كفاية بطالة ، الا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبويا ولم يستطيع حاملوها أن ينفذوا بها الى الشارع ، والى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات وهكذا سرعان ما أثبتت كفاية محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كان لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها ، خاصة مع تدهور الاوضاع المعيشية وتزايد الشكوى من الفساد الادراى وسوء الادارة ٢٨ .

ورغم كل القيود المحجمة لنشاط الحركات السياسية ٢٩ ، ظلت تناضل لان لا يضيع حق وراءه مطالب ، وأن الباب يكاد يوشك أن يفتح من كثرة الطرق ، فنظمت ودعت الى التظاهر والاحتجاج على الوضع السائد المهين للشعب المصري بالبده بتوعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الاوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب ٦ أبريل وحركة كفاية ، من هذه المظاهرات عام ٢٠٠٥ م ، للتنديد بالفساد والاستبداد والمطالبة باجراء انتخابات رئاسية نزيهة .وبعد هذه الانتخابات في عام ٢٠٠٦ ، بدأت مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية والمطالب الفئوية بتحسين الوضع الاقتصادي للعمال ورفع مستوى الاجر لتحسين الوضع المعيشي لهم مع خفض الأسعار السلع ، أو التناسب بين معدل الأجور ومستوى أسعار السلع ، والاحتجاج في أغلب الاحوال له مقدمات فعجز المواطن عن الحصول على حقوقه بالطرق المشروعة ، عندما تكون وسيلة الاتصال بينه وبين السلطة مقطوعة سواء كانت تلك الوسيلة الوسيطة هي الاحزاب والنقابات والمجتمع المدني .

فان ذلك يترتب عليه تحويل هذه المطالب والغضب الكامن بداخله الى أحد مظاهر الاحتجاج ٣٠ .

^{٢٦} - على الدين هلال ، النظام السياسي المصري : بين ارث الحاضر وافاق المستقبل ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ٢٠١٠ ، ص

٤٥٩

^{٢٧} - عمرو الشوبكي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٣٨٤ ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ،

فبراير ٢٠١١ ، ص ١٠٤

^{٢٨} - المرجع السابق ، ص ١٠٥

^{٢٩} - للمزيد عن الحركات الاحتجاجية التي سبقت ثورة ٢٥ يناير : انظر ايمان محمد حسني عبد الله : الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٦٩ -

٢٠١

^{٣٠} - محمد نور البصراي : الحركات الاجتماعية في مصر .. للملاحم والسماح ، متاح على

www://democracy.ahram.org.archive/index.asp?curfn=roaa0.htm&DiD=10634

وقد تراوحت على سبيل المثال الاحتجاجات العمالية بين (١٠٠ احتجاج عام ٢٠٠١) الى ٧٥٦ احتجاجا عام ٢٠٠٧. ولقد تجسدت هذه الاحتجاجات في صور مختلفة منها : الاعتصام والتظاهر والتجمهر وصولا الى الإضراب الكلى أو الجزئي أو التباطؤ ، وبدأت من المصانع خاصة مصانع الغزل والنسيج ، وواصلت تغلغلها في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وصولا الى قطاعي الصحة والتعليم ولم تعد بذلك قاصرة على العمال فقط وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين ، حيث لكل من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلوبة ٣١ وغيرها من اضراب عن الطعام من الموظفين مثلا موظفي شركات الغزل والنسيج في المحلة الكبرى إبتداء من إضراب غزل المحلة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ ، وتعتبر إضرابات غزل المحلة أبرز وأشد الإضرابات التي حدثت في مواجهة هذا النظام حيث الاضرابات التي تمت قبل ذلك في عام ١٩٨٤ لعمال غزل كفر الدوار وفي عام ١٩٨٦ لعمال السكة الحديد وفي عام ١٩٨٩ لعمال الحديد الصلب ، كانت هذه مجرد اعتصامات ومن المفارقات أن في فترة الإعتصام كان يزيد معدل الإنتاج كما حدث في اعتصام الحديد والصلب في عام ١٩٨٩ زاد بنسبة ١٥% ، ولم يتوقف العمل إلا بقطع الماء او الكهرباء ، أو الغاز عن مواقع الإعتصام ويتم هذه من جانب الدولة ، أو يمنح العمال اجازة مدفوعة الاجر بعد انتهاء الاعتصام كما في عام ١٩٩٧. ٣٢

ولم تتحول الإعتصامات الى إضراب بشدة إلا في إضراب المحلة والاسكندرية ، وتهديد بعض الشباب وعمال الشركات الخاصة والعامه بحرق أنفسهم أو إلقاء أنفسهم من مبنى عال لتحسين ظروفهم المادية . وعدم الرضا عن أوضاع البلاد الاجتماعية والإقتصادية والسياسية المتردية ، وإعتصام الطلاب المتفوقين من الخريجين لعدم تعيينهم معيدين في كلياتهم أو توظيفهم كمفاعل طلاب الأزهر والهندسة البترولية ، بالإضافة إلى كارثة الدويقة ، وحوادث قطارات الصعيد وكفر الدوار والعياط و ثم غرق عبارة السلام ٩٨ ، وانتفاضة القضاة التي قادها نادي القضاة والإحتجاجات ضد تزوير الانتخابات الأخيرة وتزوير الأحكام القضائية .

وأبضا من ضمن هذه الإرهاصات الممهدة لثورة يناير كثرة الإعتصامات أمام مجلس الشعب من الفئات المختلفة الفلاحين إحتجاجا عن سياسة بنك الإئتمانات الزراعي ضددهم والعمال من الشركات المختلفة وتهديد بعض العاطلين بحرق نفسه ، وفسر فتحى سرور هذه الاحداث بالإكتئاب النفسى ولايوجد لها مبرر سياسى وفي يوم ٢٤ يناير صرح أحمد نظيف رئيس الوزراء لاتعيينات فى الحكومة والإنتحار ليس حلا للأزمات .

الى جانب شكوى عموم المصريين ومعاناتهم من غلاء الأسعار وضعف الاجور وارتفاع معدلات البطالة ، فضلا عن تزايد الملحوظ فى حالات الإنتحار بين المصريين ، الأمر الذى أوشك أن يصبح ظاهرة ، وذلك بحسب ما أوضح دراسة أجراها مركز المعلومات التابع لرئاسة الوزراء عن معدلات الإنتحار فى السنوات الأربع الماضية ففى عام ٢٠٠٥م ، بلغ معدل الإنتحار حوالى ١١٦٠ ، تضاعف فى عام ٢٠٠٦م، لتصبح ٢٣٣٥ حالة إنتحار ، وتواصل الارتفاع فى عام ٢٠٠٧م لتصل ٣٧٠٠ حالة ، ثم الى ٤٢٠٠ حالة انتحار فى عام ٢٠٠٨م ، وأخيراً وصلت فى عام ٢٠٠٩ الى ٥٠٠٠ حالة إنتحار. ٣٣

^{٣١} - هويدا عدل ، الاحتجاجات العمالية المصرية ، المنتدى الثامن لشركاء التنمية ، القاهرة ، ص ٤

^{٣٢} - محمد نور البصراي : الحركات الاجتماعية في مصر .. الملامح والسمات ، متاح على

www://democracy.ahram.org/archive/index.asp?curfn=roaa0.htm&DiD=10634

<http://islamstory.com/ar-٣٣>

وبلغت الإحتجاجات الممهدة للثورة نحو ثلاثة آلاف فعل إحتجاجي إجتماعي ، قامت به فئات المجتمع خاصة العمال والفلاحين ، والطبقات والفئات المظلومة فى المجتمع .٣٤
 وهذه الطبقات التى قامت بالإحتجاجات هم الثائرون كما أسماهم "بريان كروزبير" ، بأن الثائرين يجدون أولا ثم تأتى الثورة الثانية ويقول بأن الثائرون يشتركون فى عنصر واحد مع اختلاف مقصدهم وعقائدهم وهى خيبة الأمل ، أو اليأس ويعرف اليأس بأنه العجز عن القيام بعمل يريد الإنسان ، أن يعمل ببالغ الشوق والتفوق ، بسبب ظروف تفق فوق طاقاته وإمكاناته .٣٥
 وفى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ، نتيجة لهذه الأحداث المترتبة والواقعة فى كل ربوع البلاد ولا تكاد محافظة خلت من الإحتجاج او اعتصام ضد هذا النظام لانتشار فسادة فى كل مؤسساته ، هذا كان ميلاد ثورة حقيقية غفل عن مقدماتها النظام السابق ، فالثورة لاتبدأ من عدم ، أو تقوم من فراغ سياسى او اجتماعى ، لكنها تعبر عن تراكم طويل المدى . يحدث فى البنى السوسولوجية وأنظمة السلطة . وكما فسر المؤرخ الاميركى كرين بريتون ، فى كتابه تشريح الثورة : أن الثورات تولد من الأمل لامن اليأس على عكس مايتصوره كثيرون . صحيح أن عمق الاحساس بالظلم وعمومه فى المجتمع شرط سابق على كل ثورة ، لكن تحويل هذا الاحساس بالظلم الى أمل فى التغيير وايمان بإمكانه هو يفجر الثورات ، وقد تتزامن لحظتا اليأس والأمل مما يجعل التمييز بينهما عسرا ، فلحظة البوعزيزى فى تونس كانت قمة اليأس ، ولكن كانت فى الوقت ذاته لحظة ميلاد الأمل والثقة فى نفوس الشعب .٣٦

كما قال عبد الرحمن الكواكبي " مقاومة الاستبداد لا يكون بالعنف ولكن بالحكمة واللين والتدرج ومعرفة الغاية والطريق الموصل إليه ، حتى اذا نجحت هذه المقاومة بفضل قوة الاستنارة العقلية أى بنور العلم والمعرفة والمطبوعات والأبحاث العلمية ، يجرى عندئذ تدبير شؤون الدولة على أساس العدل بالشورى الدستورية وليس بمقتضى الهوى .٣٧

- وينطلق رسو فى كتاباته من ايمان قوى بحق كل الناس فى تنظيم مصالحهم الجمعية وحقهم أيضا فى التمرد على الطغيان قائلا " ليس لدى أى انسان التزاما بطاعة اى سلطة الا السلطة الشرعية للدولة ؟ ثم يذهب بعد ذلك الى أن السلطة الشرعية الوحيدة فى المجتمع الانسانى هى تلك التى تستند الى الاتفاق بين الناس، وطالما أنه ليست هناك سلطة طبيعية للفرد على الاخرين ، فان الأساس الوحيد الذى يجب ان تستند اليه السلطة فى المجتمعات الإنسانية هو الاتفاق ، وقد انعكست آراء روسو على الفكر الاجتماعى الثرى الذى تركه كارل ماركس ٣٨

فدعت صحف المعارضة ومواقع التواصل الاجتماعى فى تنظيم هذه المظاهرة ، وكذلك يرجع أيضا فى تنظيم هذه المظاهرة قبل عاميين لفتاة تدعى اسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ من العمر ١٧ عاما ؟ من صفحتها على الفيس بوك بالدعو الى اضراب سلمى فى ٦ أبريل ٢٠٠٨ وذلك

٣٤- أحمد بهاء الدين شعبان ، صراع الطبقات فى مصر المعاصرة : مقدمات ثورة ٢٥ يناير ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ٢٠١٢ ،

ص ٢٤٩

٣٥- بريان كروزبير، الثائرون ، ترجمة خيرى حامد ، القاهرة ، الدار القومية للنشر والتوزيع ، ١٩٦٦ ، ص ١٦ ، ص ٢٤

٣٦- احمد سعيد تاج الدين ، مرجع سابق ، ص ٦

٣٧- نبيل فرج ، الاستبداد والحرية بقلم عبد الرحمن الكواكبي متاح على [www://](http://www.democracy.ahram.org.eg/archive/index.asp?Curfn=cult0>htm&did=9083)

[democracy.ahram.org.eg/archive/index.asp?Curfn=cult0>htm&did=9083](http://www.democracy.ahram.org.eg/archive/index.asp?Curfn=cult0>htm&did=9083)

٣٨- السيد الحسينى ، علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣٠٤-

اعتراضا على تدهور الاوضاع المعيشية وسرعان مالقيت دعوتها استجابة من حوالى ٧٠ الفا من الجمهور ، والنتيجة ان الاضراب نجح واطلق علي هذه الفتاة حينها الفتاة الافتراضية ٣٩ وبعد حادثة خالد سعيد قام الناشط وائل غنيم والناشط السياسى عبدالرحمن منصور بإنشاء صفحة على الفيس بوك تحمل اسم كلنا خالد سعيد ودعا المصريين الى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب، ومجموعة معنا سنتغير وحركة شباب من أجل العدالة والحرية ، وشباب حزبى الجبهة الديمقراطية والغد ، فهذه الجماعات الرئيسية التى دعت وشاركت بقوة فى فعاليات ثورة ٢٥ يناير ، دعت بتنظيم مظاهرة تكون فى كل الميادين مصر احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادا فى ظل حكم الرئيس محمد حسنى مبارك . ٤٠

ثم التحق بهم العديد من الحركات الشبابية الأخرى تفاعلا مع التطورات على الأرض مثل شباب التجمع والناصرى ، وحركة شعبية ديمقراطية للتغيير ، وشباب حزبى الوفد والعمل ، وشباب الإخوان المسلمين ، برغم التصريحات الأولية التى أشارت إلى أن الجامعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لان المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول الى الشارع ، كانت الجامعة قد حذرت اذا استمر الحال على ما هو عليه سيؤدى إلى حدوث ثورة شعبية ، ولكن على حد وصفهم (ليست من صنعنا ولكن لانستطيع أن نمعنها) وجبهة الشباب القبطى . وأشار هانى عياد الى أن الطوائف القبطية الثلاث فى مصر الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية . رفضت دعوات المشاركة فى المظاهرات والإحتجاجات يوم ٢٥ يناير ولكن الصورة بدأت تتغير على المستوى الشعبى ، حيث شارك الأقباط فى التظاهرات بمضى الوقت ، وأقيم القداس الأحد الأول من فبراير فى ميدان التحرير . ٤١

بينما تراوح موقف الأحزاب الشرعية (٢٤ حزبا) بين فريق دعا للتظاهر والثورة ٢٥ يناير منها : الجبهة الديمقراطية ، وحزب الغد ، وفريق رفض المشاركة فى البداية لكنه نجح فى تعديل موقفه سريعا . ومن هذا الفريق : حزب الوفد والتجمع اليسارى والناصرى . وفريق ثالث التزم الصمت تماما ومنه حزب السلام الديمقراطى ، وحزب الدستورى الديمقراطى ، وفريق آخر رفض وندد بالتظاهرات ووصفها بالخروج على الشرع ومنها حزب الجيل الديمقراطى ومصر ٢٠٠٠ وشباب مصر بالإضافة الى الحزب الوطنى الحاكم . ٤٢

وعن موقف الأزهر الشريف قال الباحث المصرى حسن محمد أنه مر بثلاث مراحل : هى مرحلة ما قبل التظاهرات وكان عنوانها الصمت والتجاهل ، والثانية : مرحلة تفضيل الأمن والاستقرار والبحث عن مخرج للارزمة وانتهت بتخلى مبارك عن الرئاسة ، والثالثة : البحث عن مخرج أمن وكان فيها شيخ الأزهر أكثر توارانا يؤكد على حقوق الشعب فى مقاومة الظلم والفساد

^{٣٩} - ww.wikipedia/ar.eg

^{٤٠} - المرجع السابق

^{٤١} - عمرو هاشم ، ثورة ٢٥ يناير القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، ٢٠١١ ، متاح على

<http://www.aljazeera.net/books/pages/a028306d>

^{٤٢} - يسرى الغرابوى ، مواقف الاخوان المسلمون والقوى السياسية والحزبية من المشاركة فى ثورة ٢٥ يناير فى عمرو هاشم ، ثورة ٢٥ يناير ،

مرجع سابق

وفى نفس الوقت يؤكد على أن المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وسلامته مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية يقدم على مسواه ٤٣.

ثالثاً: أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتنظيمها ..

كانت الدعوة (يوم الغضب) قد بدأت بمبادرة من بعض الحركات الاحتجاجية والقوى السياسية المعارضة بعد ثورة تونس ، واختار الداعون اليه يوم " ٢٥ يناير " المواكب لاحتفالات عيد الشرطة .. للتعبير عن غضبهم من سوء الأوضاع في مصر ، ويروي أحد المتظاهرين " أن اختيار يوم ٢٥ يناير وهو يوم الأحتفال بعيد الشرطة من أجل ضياع فرحتهم بهذا الأحتفال ، وذلك كرد فعل لبعض تجاوزات رجال الشرطة مع أبناء المجتمع "

بدأ المتظاهرون احتجاجاتهم قبل ظهر يوم ٢٥ يناير في عدة مناطق منها التحرير وبولاق الدكرور وميت عقبة ، أرض اللواء وامبابة والمطرية وشبرا وميدان مصطفى محمود وكورنيش النيل بالقاهرة ، وشهدت محافظات الغربية والشرقية ودمياط والاسماعيلية والدقهلية والسويس والاسكندرية وكفر الشيخ وأسوان والقليوبية وبني سويف وأسيوط والفيوم مظاهرات مماثلة .

ورغم التواجد الأمني الذي استخدم خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين حيث وقعت اشتباكات محدودة في بعض المناطق بالقاهرة والمحافظات انتهت بإصابة عدد من المتظاهرين واعتقال آخرين كما أصيب عدد من رجال الأمن إلا أن المتظاهرين نجحوا في اختراق الحواجز الأمنية في العديد من المناطق أبرزها أمام دار القضاء العالي وميدان التحرير الذي تحول الي ساحة تجمع المتظاهرون وربطوا في الميدان وسط حصار أمني كثيف وردد المتظاهرون هتافات ضد النظام الحاكم منها " تونس هي الحل " ومصر زي تونس " ويسقط كل فاسد ولا للجوع ولا للفقر ولا للبطالة ولا للغلاء " .

- ويروي زياد العليمي الناشط باحدى المجموعات الشبابية المنظمة لانتفاضة ٢٥ يناير والبالغ من العمر ٣٠ عام قصة إعداده وزملاؤه بانتلاف شباب ثورة الغضب للفاعليات الاحتجاجية التي انطلقت في ٢٥ يناير وتحولت لـ " ثورة غير متوقعة " على حد تعبيره

كانت بداية تفكيرهم في الإعداد لهذه المسيرات الاحتجاجية بأجتماع نشطاء من الحركات الشبابية قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ بأسبوعين ، للإتفاق على أماكن انطلاق المسيرات الاحتجاجية وأحتشد آلاف المتظاهرين المقيمين بناهيا وبولاق والعباسية في الدقائق الأولى لأنطلاق المسيرات بعد أن وزعنا عليهم منشورات تدعوهم للاحتجاج يومي ٢٣ ، ٢٤ يناير فضلاً عن الخطب الحماسية التي ألقاها عليهم عدد من النشطاء وتحسباً لأي محاولات أمنية لأجهاض مسيراتهم من المنبع حرص نشطاء الائتلاف في جلسات الإعداد على عدم الإعلان عن أماكن انطلاقها الفعلية ويستكمل حديثه " أعلننا على الفيس بوك ولوسائل الإعلام أماكن تقع على خطوط سير المسيرات بحيث تكون حشود كبيرة شاركت في النقاط الأساسية غير المعلن عنها فيصعب على الأمن تطويقها وتفريقها والخطة نجحت فعلاً " وأضاف : " خرج حوالي ٣٠٠٠ متظاهر من ناهيا انضموا لألفين آخرين بميت عقبة واتجهوا جميعاً الي مسجد مصطفى محمود وهو المكان المعلن عنه على الفيس بوك فأصبح من الصعب على الأمن تفريقهم وانطلقوا الي التحرير عبر طريق الحرية وهو ش البطل أحمد عبد العزيز ولم تكن تلك هي المسيرات الوحيدة التي انطلقت في ٢٥ يناير فقط انطلقت مظاهرة " عفوية " في باب الخلق لم يرتب لها نشطاء الائتلاف ، لم توزع أي منشورات على سكان باب الخلق الذين انتفضوا تضامناً مع مطالبنا إلا أن الأمن فرقهم

٤٣- عمرو هاشم ، ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق

بالقوة مما دفعهم للذهاب فرادى لميدان التحرير " وهكذا بدأت يوماً اجتماعات تنسيقية بين الحركات الشبابية لتحديد أماكن جديدة للمظاهرات وأصبحت كل مجموعة مسئولة عن خط سير محدد وتطورت الأحداث وفاضت الحشود في الشوارع الجانبية وأعلن المتظاهرون بدء ما وصفوه بأسبوع العناد حتى تتحقق مطالبهم ، ويذكر أحد النشطاء الثوريين " السرية التامة أهم شئ حرصوا عليه أثناء تنظيم المظاهرات ، ولم يعلنوا عن الأماكن إلا لقليل منهم ، لضمان السرية حيث يقول " كنا نجتمع في مقراتنا وشققنا وكانت تلك الأماكن مرصودة من قبل الأمن وفيها بث مباشر فكنا نتفق على الأماكن ونعلن عنها في الاجتماع وفي نفس الوقت كنا نكتب الأماكن الصحيحة المتفق عليها على ورق وتداولها بيننا ، ولضمان السرية لم تكن نحمل الموبايلات أثناء الاجتماع فهو خداع للأمن بتحديد مناطق وهمية لانطلاق المظاهرات " .

- وبينما تطورت التظاهرات نوعياً ، حيث وصلت الي مقرى مجلس الشعب والشورى واقتربت من مجلس الوزراء ووصلت الي قرب وزارة الداخلية الي جانب عدة تظاهرات نوعية تحمل مطالب فنوية لعمال ومهنيين في القاهرة وباقي المحافظات شارك العديد من القوى السياسية في المظاهرات ، وانضم ما يقرب من ألف أستاذ جامعي الي ميدان التحرير حيث تحركوا من مقر نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة بالمنيل حتى التحموا بالمتظاهرين في الميدان وتنوعت المسيرات والمليونية في ميدان التحرير ما بين الإعلاميين والأخوان وعدد من القوى السياسية والوطنية وقام المتظاهرون بتنظيم مسيرة شارك فيها العشرات من الأطفال تحت مسمى " في حب مصر " طالبوا فيها برحيل النظام أيضاً رافعين لافتات صغيرة مكتوباً عليها " أطفال مصر عايزينك ترحل يا مبارك "

- حيث وظفت النخبة الشبكية تقنيات الاتصال في التعبئة العاطفية للمتفاعلين من خلال الاحتجاج (الاستثمار العاطفي) ، واستغلال القدرة على التشبيك في جمع التأييد حول قضايا الاحتجاج والملاحظ أن الثورة المصرية جمعت التأييد عبر الأنترنت ومجرد نزولها إلى الشارع أحتشد إليها العديد من طوائف المجتمع في محافظات الجمهورية مما ساهم في تعبئة الحشد الكبير الذي حقق مطالب الثورة وحولها إلى ثورة شعبية ، حيث حضر المئات من محافظة السويس وباقي المحافظات ، رافعين " نعش " ملفوفاً بعلم مصر رمزاً للشهداء الذين قتلوا في الأحداث الماضية مكتوب عليه " مش هنسيب حقك يا شهيد إلا لما ننتقم من النظام العنيد "

كما استخدموا اذاعة الميدان في ترديد أسماء الشهداء الذين توفوا أثناء المصادمات مع الشرطة وعلقوا صورهم على لوحات تحت مسمى الورد اللي فتح في الجنابن وأنفق المتظاهرون على تأسيس " نصب تذكاري " للشهداء وسط ميدان التحرير وقام عدد من شباب المتظاهرين بتكوين ما سمي بـ " رابطة فناني الثورة " قاموا بأعمال فنية للثورة من رسومات أو شعر أو قصائد أو كتابة قصص لهؤلاء الشهداء .

واتفق جميع المتظاهرين في الميدان على أربع كلمات عبر بها الشباب عن مطالبهم كاملة وهي " الشعب يريد إسقاط النظام " ولم يكتفوا بهذا إذ حولوا شعارهم الي نغمة خصصها المتظاهرون على تليفوناتهم المحمولة التي تردد مطالبهم في كل وقت يرن فيه الموبايل . وهو ما أتسمت به الثورة من مرونة التفاعل : وتتجلى هذه المرونة من خلال تشكيل ما يمكن تسميته بالأبعاد المماثلة ، حيث المرونة في القدرة على توحيد الأهداف العامة للاحتجاج أو التظاهر على ساحة الميدان.

ونتساءل لماذا يتم تعبئة الجماهير على الشبكات الاجتماعية ؟ وتكمن الاجابة الجوهرية حول هذا التساؤل في اعتبارات عدة : منها فتح المجال العام الافتراضي الحرية أمام تشكيل الحركات الاجتماعية التي كانت تعاني من تأزم الواقع . فانحسار محيط الحرية في الواقع جعل في الفضاء المعلوماتي ملازماً لها (الكبت والأحباط الذي كان يعاني منه الشعب) خاصة في ظل سهولة التفاعل مع الشبكات وحرية الانضمام ومرونة التحرك .

الاعتبار الثاني : يتمثل في مشاركة الأهتمامات : تعد هذه هي الفرصة الأولى لتشكيل المجتمع الافتراضي ، حيث يقوم هذا المجتمع بالأساس على فكرة التجانس في الأهتمامات ، فلقد سمح مجال الأنترنت في تشكيل الحركات الاجتماعية على مختلف أشكالها فإذا كان المجال العام الواقعي يعاني من الأنحسار ، فإن الأنترنت قد أعاد تشكيل المجال العام ولكن على نحو افتراضي .

الإعتبار الثالث : يتمثل في التفاعلية ، حيث فتح الانترنت مجال للتفاعل وتشكل الحركات الاجتماعية ، خاصة أن تفاعلاته لا ترتبط بقيود المكان ، ولا بقيود السلطة ولا بقيود الزمن ، ويستدعي ذلك إلغاء التفرقة بين ما هو اجتماعي وسياسي وثقافي على خلفية السباقات الافتراضية والواقعية التي لم تعد مقبولة .

- حيث لعبت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دوراً هاماً في بورما خلال مظاهرات الاحتجاج في ٢٠٠٧ ضد النظام العسكري ، كما ساعد استخدام الرسائل الهاتفية القصيرة في حشد المواطنين للانطلاق في الاحتجاجات الجماهيرية في عام ٢٠٠١ الي سقوط رئيس الجمهورية آنذاك " جوزيف استرادا " في الفلبين .

- وصمد المتظاهرون لمدة ١٨ يوماً يدعوا فيها لتنظيم مسيرات مليونية تحت مسميات جمعة الرحيل ، جمعة الحسم مطالبين الشعب المصري بتنظيم مسيرات حاشدة دائماً بعد صلاة الجمعة وهو اليوم الموافق للإجازة الرسمية لأغلب الشعب والتجمع أمام المساجد ثم التوجه الي ميدان التحرير .

- وأقام المتظاهرون صلاة الغائب على أرواح الشهداء ووضعوا مقابر رمزية بالميدان وأقاموا مستشفيات ميداني من الأطباء لمعالجة المصابين من المتظاهرين وظهرت الوحدة الوطنية بين المسلم والمسيحي في أداء الصلاة من قبل طرف وحماية المتظاهرين من قبل الطرف الآخر .

- وفي سياق متصل وضعوا عدد من صناديق القمامة وزعت بعض الفتيات الأطعمة والأدوية والمشروبات على المتظاهرين في الميدان كما حول المتظاهرين أوبريت " الليلة الكبيرة " الي الخيبة الكبيرة " ورددوا العديد من الهتافات منها " قالوا علينا شباب كنتاكي .. واحنا يا مصر بنحامي حماكي " ، ولم يكتفي المتظاهرين بالهتافات أو بالأغاني الوطنية في الميادين ولكن كان البعض يستخدم الرموز - أو ما يطلق عليه اللغة غير المنطوقة للتعبير عن رأيه فمثلاً " نجد من يرفع صورة للرئيس المخلوع وحول عنقه حبل المشنقة ، أو من يرفع الحذاء - أو من يشير بإصبعيه السبابة والوسطى (كعلامة للنصر) أو من يمسك المصحف أو الصليب بيده الخ . وصار الوضع هكذا وخرج الآلاف من الطلاب بالجامعات في مسيرات حاشدة ، هذا بالإضافة للأحتجاجات العمالية " الفتوية " التي اجتاحت القاهرة والمحافظات لتأييد المطالب الشعبية ودعم المعتصمين بالميدان حتى سقط النظام ورحل الرئيس وأعوانه .

وتذكر ميرنا الهلباوي ناشطة من الإسكندرية أن الحماس في المظاهرات يساعد على إنضمام الناس لهم حيث يهتف أحد الأفراد وهو المسمى (بالهتيف) وأشهرهم في الاسكندرية (وائل) يقوم

بإشعال روح الحماس عن طريق الهتافات أن تشحن الروح الوطنية وبإلقاء عالي ينادي الشعب أنتم فين وبشعارات تحس على التفاعل والانضمام لهم فمثلاً يقولون (يا أهاليينا أنضموا لينا) " انزلوا من بيوتكم طنطاوي عرى بناتكم" ، - فالتظاهر فن يتمثل في حالة التفاعل الدائمة بين المرسل والمتلقي وهكذا تفاعل بين الفرد والمجموع ، فالجماهير تلهم الفرد ، وعلى المرسل أن يجيد القراءة الجيدة لمشاعر البشر ، أما السياسة والأفكار والمصالح الشعبية فهي الموصل الجيد بين الجميع .

- ولا تقف المظاهرات عند حدود الفن الشعبي لأنها الوقود الحي للثورات والأحتجاجات الشعبية ، حيث يلعب الهتاف دوراً رئيسياً وحاسماً في التظاهر ، وحتى يكون الهتاف نافذ كالسهم فإنه يلخص في كلمات قليلة حالة عامة شاملة دامغة صارخة يحترق بنيرانها الجميع ومن هنا كان شعار الثورة تغيير / حرية / عدالة اجتماعية وهي كلها مطالب حياتية تبعد عن أي فكرة نظرية أو إيديولوجية . لتوحيد المشاعر مع الفكرة والهدف السياسي ، فالشعار هدفه تحويل الفكرة السياسية إلى وجدان وضمير سياسي، هو فن التحريض المباشر ضد الظالمين حيث يتحمل المتظاهرين ويتصدون للقوى المعارضة فمنهم من وقع شهيداً أو مصاباً من الرصاص وشدة البرودة والحرارة القاتلة فكانوا يرددون هتافاً مهماً " الشمس تولع نار مش حنسيب حق الثوار " حيث تحول هذه المشاعر إلى حراك شعبي يشعر الحكومة بخطورة الوضع .

- كما فجرت الثورة المصرية فن الاحتجاج في مصر ، حيث ألهمت الثورة الفنانين فرصاً جديدة للتواصل الثقافي مع الجمهور حيث بدأ تحويل الطاقات الفنية الي أشكال متعددة ترتبط بحضور المسيرات والاحتجاجات وتنظيم القوافل الثقافية للأحياء الفقيرة ، ووضع الصور والملصقات على محطات المترو ربما يمكن أن يطلق عليه ثقافة الثورة. ٤٤

وقد عكست الثورة قدرة الشعب المصري على الإبداع والنقد واتساع مساحات الخيال السياسي لدى العديد من أفراده مع الاحتفاظ بسمة هامة من سمات الشخصية المصرية وهي الضحك والسخرية والفكاهة ، وتجسد ذلك كله في الشعارات واللافتات التي ظهرت طوال أيام الثورة والتي حولت الفكرة السياسية لعمل فني أو نكتة أو هتاف وسط هموم لا حصر، لها كما ظهرت روح الدعابة لدى المصريين فقد أمثلت الميادين باللافتات الطريفة التي تعبر عما في نفوسهم من ظلم وحرمان مثل (أرحل عايز أطلق - ارحل ايدي وجعتني - ارحل ارحل - حرية حرية - هو يمشي .. ومش هنمشي .. سلمية سلمية - يا جمال يا أبو فريدة يا للي سايبها على الحديدية - حكومة نظيف غلت السكر غلت الزيت .. لحد ما بعنا عفش البيت .. هما بياكلوا حمام وفراخ .. واحنا الجوع دوخنا وداخ) بالاضافة لقيام بعض المصريين بإجراء حفلات الزفاف في وسط ميدان التحرير .

تحليل يوميات الثورة:

المرحلة الاولى من ٢٥ يناير ٢٠١١ الى ١١ فبراير ٢٠١١

من خلال يوميات الثورة والاحداث التي مرت بها من أول يوم الى اخر يوم يمكن استخلاص سمات الشعب المصري سواء المواطنين أو الحكومة والتي تعكس ما يتميزون به من ثقافة تظاهر أو أفعال جماعية تلقائية عشوائية وغير منظمة .

- عاش الشعب المصرى تحت نظام سلطوى وشمولى وشعبوى متعاقب لم يختلف فيه إلا تغيير أسماء الحكام ولكن السياسة المتبعة فى نظام الحكم واحدة او مجرد سلسلة حلقاتها متصلة تكمل بعضها البعض وكل واحدة ممهدة للمرحلة التى تليها، مارس هذا النظام كل أنواع الظلم من السياسات القصرية والعنفوانية والتعذيب والاستعبادية والتهمشية ، التى انتهت إلى شعور المواطن كما يقول أحد المتظاهرين "انه غريب فى بلده رغم انه يعمل ليل ونهار ويمتهن أكثر من مهنة فى اليوم الواحد ويساعده فى ذلك زوجته وابناءه لأنه فى صراع عنيد مع اسعار السلع المثلهبة ، فيسابق الزمن لكى يسد لقمة من العيش ، ولكن فى نهاية الشهر توجد عليه ديون ، مع أن الأسرة حرمت نفسها من بعض احتياجاتها الأساسية للحياة ، على النقيض أنه توجد طبقة اخرى تنعم بكل متطالبتها مع انه لم تقم من مكانها ، ولم تقدم للمجتمع ماتقدمها الطبقات الفقيرة ، فشعرت الطبقات الفقيرة أن العيب فى النظام السياسى وليس إقتصادى فلو نظرنا فى الحياة اليومية للشعب المصرى لوجدنا أن أغلب الشعب عايش فى كد وتعب ومشقة وفى نهاية يومه كال من عمله ، فهذا يدل على أن أغلب الشعب منتج ويوجد له دخل آخر اليوم أى مفيش حد ببيات من غير عشا " .

- شعر الشعب بوجود فوراق اجتماعية كبيرة بين طبقاته فانقسم المجتمع إلى طبقتين بينهما فجوة متسعة جدا ، الطبقة المعدمة والطبقة المترففة بعد ذوبان الطبقة الوسطى بينهما فأصبحت الطبقة المعدمة التى تمثل أغلبية المجتمع وبدأت تعيش يوما بيوما لم تعرف ما المصير الذى ينتظرها فى الغد لأن الدولة أصبحت فى يد طبقة قليلة يحركونها تبعا لأهوائهم الشخصية لتحقيق المكاسب الإقتصادية على حساب الطبقات المعدمة التى تلهس وراء لقمة العيش ليل بنهار .

- هبت هذه الطبقات فى احتجاجات متتالية فى قطاعات شتا كان هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن هذه الاحتجاجات لم تجدى بفائدة ، لان هذه الاوضاع الاقتصادية اذا تحسنت لدى المحتجين ستضر بمصالح من يمتلكون مقاليد الوضع الاقتصادي وهم رجال الاعمال اغلبهم من الوزراء ، فظهرت ظاهرة تزواج بين المال والسلطة ، فكانت تقض هذه الاحتجاجات والإعتصامات والإضرابات إما بتهديد العمال بالفصل وأصدرت قوانين لذلك ، وإما بالقوة وكثيرا انتهت الاحتجاجات بالقوة .

- انتشرت مقاهى الانترنت بشكل كبير وكثر المترددى عليها بشكل كبير حتى لفت انتباه الكثير من المفكرين والمحليلين والباحثين ، وبلغت نسبة المستخدمين للانترنت أكثر من ٢٠ مليون من إجمالى الشعب المصرى فى السنتين السابقتين للثورة ، فهذه النسبة لم تكن كلها منحلّة أخلاقيا أو طبقات معدمة ، بل كان من بينهم من أحكمت عليه فى الخناق من الجهات المسؤولة للأجتماع بمن يوافق فى الفكر اتجاه هذه النظام العاشم المتعطرس فكان النقائهم عبر الفضاء الإلكتروني ، الذى استقطب أصحاب الفكر الواحد لتتنشئ بينهم فكرة واحدة ان يثوروا ضد هذا النظام فى يوم واحد فى كل الميادين .

- كانت فكرة الخروج والتظاهر فى بدايتها مجرد فكرة عادية لم يلق الكثير بال ولكن سرعان مما لاقت تأييد من جانب المشتركين فى مواقع التواصل الاجتماعى وانتشرت عبر صحف المعارضة وجاء اليوم الموعد للتظاهر موافق عيد الشرطة الذى تم الاحتفال به يوم ٢٣ يناير بعد علم هذا الجهاز بيوم التظاهر ولم يستطيع فض هذا التظاهر. ٤٥

٤٥- عمرو هاشم ربيع ، ثورة ٢٥ يناير ، مرجع سابق

- لعب النظام على وتر العطف والتسامح من خلال الخطاب التي ألقاها عناصر النظام على الشعب من أجل العودة ومباشرة أعمالهم لمواصلة عجلة الانتاج وإنقاذ مصر من الغرق في أزمة إقتصادية طاحنة ، واستخدم أيضا أئمة المساجد في تحريم الخروج على الحاكم ، لأن الشعب المصرى متدين بطبعه وهذه السياسات يستخدمها النظام من قديم الأزل مع الشعب المصرى ولكن هذه المرة لم تجدى بفائدة.٤٦

- لعب الاعلام دورا كبيرا فى رصد وبث أحداث الثورة بطريقة مباشرة وحية من الميدان ، وخاصة القنوات الفضائية الايام الاولى للثورة بعد تهمة لهذه القنوات بالتضليل الإعلامى ، وقطع بثها والتشويش عليها وحرق مقاراتها ، وتكذيبها عبر القنوات المحلية الموالية للنظام وكذلك القنوات الخاصة لأنها تنتمى لرجال الأعمال التي عملت على تشويه الحقيقة وبث برامج بعيدة تماما عن الثورة والتي كانت تبث اغاني تعمل على تحريك المشاعر الوطنية والخوف على البلد من الضياع وتقديم البطولات الوهمية لعناصر النظام التي ظل يتغنى بها طول فترة حكمه بعد ما كشفت الحقيقة انها مفبركة ، فالاعلام كان الوسيط بين الاغلبية الصامتة والميادين وكان له دور كبير فى نجاح هذه الثورة .

رابعا : أسباب وعوامل الثورة :

جاءت ثورة ٢٥ يناير نتيجة لوجود مجموعة من الإشكاليات الحياتية التي تولدت نتيجة المسارات التي نهجتها الدولة (داخليا وخارجيا) فضلا عن عجز النقابات والأحزاب عن قيادة التغيير المجتمعي .

فإذا حاولنا أن نحلل إرهابات ومقدمات الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ ، لا بد نذكر أنه من المستحيل عدم حدوث ثورة في أي مجتمع دون أن تسبقها مسيرة طويلة من عوامل القهر والتسلط والاستبداد وما يقتدرن به عادة من فساد سياسي ومالي وأخلاقي ودون أن يسبقها تراكم نضالي شعبي ، فالثورات لا تحدث طفرة أو فجأة ، ولكنها حكم التاريخ وقوانينه في الشعوب . ويمكن إيجاز أهم الأسباب والعوامل التي كانت وراء ثورة ٢٥ يناير فيما يلي :

١ - قانون الطوارئ وقسوة الشرطة :

وهو القانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨ . وهو القانون المعمول به منذ سنة ١٩٦٧ ، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهراً في أوائل الثمانينات . بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة ، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل : تنظيم المظاهرات ، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها ، وحظر رسمياً أي تبرعات مالية غير مسجلة ، وبموجب "قانون الطوارئ" فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة بسبب أو بدون سبب واضح ، أيضاً بمقتضى هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة . وتعمل الحكومة على بقاء قانون الطوارئ نتيجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة يمكن أن يصلوا الي السلطة في مصر (مؤيدو الديمقراطية وأغلبية الحالات يقولون أن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية ، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح أو الطرف الذي يروونه مناسباً لخدمة بلدهم) وأكبر

٤٦- عمرو هاشم ، ثورة ٢٥ يناير ، مرجع سابق

دليل على ذلك نجاح نسبة عالية من الإخوان المسلمين بعد الثورة في الانتخابات البرلمانية وهذه الاجراءات تكاد تكون مستحيلة أثناء تطبيق قانون الطوارئ .

وفي ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية من قبل رجال الشرطة ، والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره ، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفى على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر بالأسكندرية يوم ٦ يونيو ٢٠١٠ الذين قاموا بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان ، كما توفى الشاب السيد بلال أثناء احتجاجه في مباحث أمن الدولة بالأسكندرية وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة ، وانتشر على نطاق واسع فيديو يظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه . أننا ليس هنا بصدد حالات فردية متناثرة ، ولكن بصدد سلسلة ، أو منظومة فساد ، تبدأ من أعلى مستويات الدولة ، إلى أن تصل لأدنى مستوياته . ويتجلى الفساد الكبير عادة في مظاهر عديدة . منها صفقات السلاح ، وتراخيص الاستيراد والتصدير ، الي " المحسوبية " في تعيين الأقارب والأصهار والمعارف في مناصب مرموقة ، دون وجه حق، أي أنهم لا يكونون عادة الأجر لشغل المواقع العامة ويروى أحد المتظاهرين "أن الدولة كانت عزبة للكبار وكل حاجة حلوة يأخذوها ، وأقل حاجة وهي الوظائف الحكومية تلاقي ابن القاضي قاضي وابن الطباطب ظابط ، واللي معاه فلوس يشتري وظيفة لابنه في شركة بتروول أو الجهاز المركزي للمحاسبات ... الخ .. يعني الرشاوي والفساد كان للركب - وصدق المثل : واللي معاه جنيه يساوي جنيه .. واللي ما معهوش ما يلزم موثش " .

- فضلاً عما فعله الرئيس السابق مبارك بإطلاق يد زوجته في مساحات كبيرة من الفضاء العام ، كما أطلق يد أبنة الأكبر في مجالات المال والأعمال ، وأطلق يد أبنة الثاني في أعلى مستويات الحزب الوطني الحاكم . فكان هو الذي يرشح لأبيه الوزراء ورؤساء الوزارات وقادة مؤسسات الدولة والقطاع العام . وأصبح مخطط توريثه رئاسة البلاد " أمراً مقضياً " .

٢ - الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

- أكدت منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي ، ففي تقرير لها في مؤشر الفساد سنة ٢٠١٠ ، قيمت مصر بـ ٣١ استناداً الي تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحلي الدولة ، حيث أن ١٠ تعني نظيفة جداً ، و ١ تعني شديدة الفساد . حيث تحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مدرج في التقرير .

- ازداد الفساد السياسي أثناء النظام السابق بشكل كبير ، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسساتي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة . ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية ، وكذلك رفض العمل بالجامعات والمساجد والصحف والموظفين على أساس الميول السياسية (حيث كانت تجري تحريات من قبل الأمن لمن يحتل هذه المراكز ويستبعد من له نشاط معارض) بغض النظر عن الكفاءة وأحقيته في شغل هذا المنصب الوظيفي .

- وهناك مثال آخر للفساد وهو تصدير الغاز المصري لإسرائيل وهو صورة من صور الفساد فمنذ عام ٢٠٠٤ أبرمت مصر أربعة عقود تقوم بموجبها بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل - بسعر أقل بأضعاف من سعر السوق - ويمتد العمل بهذه العقود حتى عام ٢٠٣٠ ، ولقد تسببت هذه العقود في أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية بسبب معارضة خبراء بتروول وسفراء

سابقين حيث أن التصدير يبدأ في حالة وجود فائض، وهو ما لم يتوفر في مصر واعتبر هؤلاء تلك العقود إهداراً للمال العام ومعاملة لإسرائيل فضلاً عما يشوبها من فساد وعدم شفافية، وهو ما دعا المحكمة الإدارية بمصر إلى أن تصدر أحكامها ببطان قرار وزير البترول السابق سامح فهمي لتكليفه مديري شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم ، التي تقوم بدورها بتصديره الي شركة الكهرباء الإسرائيلية وطالبت المحكمة الحكومة المصرية بإعادة النظر في أسعار التصدير حيث يصدر الغاز المصري لإسرائيل بـ ٢٥ دولار للمتر بدلاً من ١٠ دولار للمتر حسب سعره العالمي ، ولكن الحكومة لم تستجب لهذا القرار ، ومضت بتصدير الغاز بالأسعار التي كانت وقت الاتفاقية قبل أكثر من ثلاثة عقود .

وكان من النتائج الإيجابية للثورة إلغاء هذه الاتفاقية في شهر ابريل ٢٠١٢ حيث لاقت بإقبال جماهيري من قبل الشعب المصري وجميع القوى السياسية باعتبارها خطوة على الطريق نحو تصحيح المسار في ظل التحول الديمقراطي للمجتمع المصري، ويذكر أحد المتظاهرين " ان الكبت يولد الانفجار وان الشعب مظلوم وعانى من الفساد والمحسوبية والرشاوي، وكان أول شئ يهم الشعب هو رغيف العيش والدليل على ذلك أنه كان أول مطالب الثورة على رأي المثل (يا واخذ قوتي يا ناوي على موتي) وأعتقد أن البطالة والفقر هما أول أسباب الثورة " .

ويضيف متظاهراً آخر "أن الخصخصة عانى منها شباب وكبار في جميع مجالات الحياة من تسريب لعمال والتحكم في أسعار سلع معينة وأيضاً قلة تعيين الشباب الخريجين وأرتفاع نسبة البطالة " كل هذا جعل الكبت ينفجر في داخل كل من تضرر بسببها وجعل الناس تخرج الي الشوارع للمناداه بمطالبها وإنهاء الأزمات في المجتمع ويقول أحد المتظاهرين : " إحنا مش لاقيين الغاز والناس بتموت علشان تاخذ أنبوبة من المستودع أو الواحد يضيع يوم من الشغل علشان يجيب أنبوبة أو يشتريها من السوق السوداء بـ ٥٠ جنيه وفي نفس الوقت توصلها ببلاش لإسرائيل العدو الصهيوني "

٣ - انتخابات مجلس الشعب وسلب الحريات

تمثل شكل من أشكال الفساد الذي ساد أثناء النظام السابق حيث أجريت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ٢٠١٠ قبل شهرين من اندلاع الثورة وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٥% من مقاعد المجلس ، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر : مما أصاب المواطنين بالاحباط ، وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري بالإضافة الي انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية ، ومنع الأخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني .

- الخصخصة أي تخصيص شركات معينة لصالح أفراد بعينهم تابعين للنظام يسيطرون على سلعة بعينها ويتحكمون في زيادة ونقصان أسعارها وبيع شركات القطاع العام بسعر بخس " فقد دلت جمال زهران البرلماني السابق على أن هناك صفقات منها على سبيل المثال بيع " عمر أفندي " التي كانت قيمتها السوقية ٥ مليارات جنيه وبيعت بـ ٦٥٠ مليون جنيه أي أقل من ١٥% من ثمنه ، وصفقة شركة إيديال عام ١٩٩٣ التي بيعت بـ ٣٢٥ مليون جنيه في حين تبلغ قيمتها السوقية ٥ مليارات جنيه ، مضيفاً أن هناك العديد من الصفقات على هذه الشاكلة مثل المراحل البخارية والحديد والصلب تدخل من قضايا الفساد بالبرلمان .

- كل هذه الأسباب كانت وراء اندلاع ثورة يناير لما أحس به الشباب من سلب حريتهم وإبداء رأيهم في كل شئون حياتهم وما يتعرضون له من ديكتاتورية في الحكم وعدم قدرتهم على التعبير عن رأيهم حتى بالكلمة كل هذا بالإضافة الي سلب حريتهم حتى في من يمثلهم في مجلس الشعب والشورى .

فقد كانت الدولة ومؤسساتها الحزبية وغير الحزبية تعاني من وهن اداري وعانت الطبقات الوسطى والذنية من الحرمان الاقتصادي ، و الحرمان من العدل ومن الحرية .
وذاق المصريون نوع من الحرمان غير منظور هو الحرمان من الكبرياء والوطنية ، وتراكت هذه الأسباب والقوى الضاغطة في قلب الشخصية المصرية حتى تولدت طاقة خارقة أشعلتها ثورة ٢٥ يناير .

من خلال ماسبق يتضح الأتى:.

تراجعت السياسات الاجتماعية فى الصحة والتعليم والاسكان وضعفها وعدم كفاءتها وفى ظل اتساع الفجوات الاجتماعية بين طبقات الشعب أدى ذلك الى الفساد الادراى وتراجع قوة هيبة الدولة وأجهزتها، فتولدت مشاعر من اللامبالاة والأغتراب الاجتماعى لدى أبناء الشعب .
فالتعليم والحصول على المعرفة والتغذية السليمة والرعاية الصحية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة تساعد على بناء القرارات البشرية التي لا بد أن تعتمد عليها التنمية البشرية للفرد والمجتمع ٤٧، ولكن مع انتشار الفساد والفقر وتدنى الحياة الاجتماعية والأقتصادية وسوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين طبقات الشعب أدى الى خروج المواطنين للحصول على حقهم فى يوم الخامس العشرين من يناير ٢٠١١ وتحول ذلك الى اعتصام مفتوح وانتجت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ للأطاحة بنظام مبارك

فهناك مجموعة متكاملة من القيم والأفكار والأساليب السلوكية التي تعتبر بمثابة سمات تميز حياة هؤلاء المتظاهرين هو ظهور فئة «الحشود الجماهيرية الهائلة» التي حلت محل فئة الجماهير التقليدية التي كان يمكن أن تخرج إلى الشارع للمعارضة فى صورة مظاهرة لا يتعدى عدد أعضائها المئات، مما يسهل مهمة قوات الأمن فى تفريقها. غير أن الحشود الجماهيرية حين يصل أعداد المشاركين فيها إلى مئات الآلاف أو إلى الملايين فى بعض الأحيان، فمعنى ذلك عجز أى قوة أمنية عن تفريقها أو وقف انتشارها.

غير أن أخطر ما فى ظهور الحشود الجماهيرية كفاعل أساسى ليس فى كثرة الأعداد فقط، ولكن فى أن سيكولوجية الحشد التي اتسمت بسمات أساسية، أبرزها الاندفاع الذى لا حدود له، وتجاوز كل الحدود، والتطرف فى رفع الشعارات التي يصوغها عدد من المحترفين الثوريين، والارتفاع بسقف المطالب أحياناً لدرجة تجعل من المستحيل تحقيقها فى وقت قصير، أو التناقض الشديد فى المطالب، كل ذلك مع تشرذم الآراء السياسية، وبروز الانقسامات الخطيرة مثل تحول المجتمع إلى معسكرين معسكر الليبراليين واليساريين ومعسكر الإسلاميين، سواء كانوا من الإخوان المسلمين أو السلفيين ٤٨.

خامسا: دور الفضاء الإلكتروني فى المظاهرات :

٤٧- مصطفى العبد الله الكفري الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية فى سورية:٢٠٠٤. من منشورات اتحاد

الكتاب العرب دمشق - ٢٠٠٤. ص١٠٢

٤٨- السيد ياسين ، ورقة عمل مقترحة للسياسة الثقافية لمصر، الاهرام، ١٩ اغسطس ٢٠١٤، متاح

على <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/311802.aspx>

من الأهمية أن نضع في الاعتبار ثورة الاتصالات وما رافقها من تطور في الأساليب جعلت من إمكانية إنشاء مجموعة على الأنترنت مثل فيس بوك ، تويتر أو انشاء منتديات تهدف الي حث الناس على تبني أفكار ورؤى معينة أو الدعوة إلى مطالبات محددة بدلاً عن هذا النوع التقليدي من التظاهرات وحتى الإعتصامات .

حيث اتسع فضاء الاحتجاج الاجتماعي على ساحة الإنترنت وساهم في استبدال أدوات الاحتجاج التقليدية إلى أطر جديدة تسبح في الفضاء المعلوماتي ويعد الأنترنت هو الوسيلة الثورية لعصر المعلومات.

فبظهور الشبكات الاجتماعية المختلفة تكونت مجتمعات افتراضية بديلة وجد فيها المواطنون من مستخدمي الحواسيب مجتمعات رأي يمكن لكل واحد منهم أن يعبر فيها عن أفكاره بلا قيود أو خوف من بطش ، ويطلق أفكاره ويرد على الرأي بالحجة والمنطق أو حتى بالسباب في بعض الأحيان ، تعبيراً ربما عن ثقافة الصمت التي كتمت أفواه أفراد طويلاً حتى فقدوا الإحساس بمعنى حرية الرأي مما أفقدهم القدرة على التعليق وفقاً لأداب الحوار والعقلانية

فقد نجح الأنترنت في تشكيل المجال العام الافتراضي ذلك المجال الذي أصبح يشكل ساحات للتفاعل في إطار مناقشة القضايا العامة وطرح مطالب أفراد المجتمع من الدولة . ولذلك أعاد المجال العام الافتراضي الأمل في ظل تناقص الحريات في المجال الواقعي .

ولو طبقنا منهجية التحليل الثقافي لأكتشفنا - أنه نتيجة الثورة الاتصالية تشكلت في الوقت الراهن " نخبة كونية " تتصل ببعضها البعض من خلال التكنولوجيا المتقدمة للاتصال ، وعلى رأسها الشبكات الاجتماعية وهذه " النخبة الكونية " لها جناح ثقافي هام ومؤثر في مجال نشر الأفكار والقيم المتعلقة بالكونية بكل تجلياتها ، ويشهد على ذلك ذبوع التخاطب عن طريق البريد الإلكتروني والذي أصبحت له لغته وتقاليدته الخاصة ويذكر أحد المتظاهرين "أن التكنولوجيا الحديثة - خاصة في مجال الاتصالات - كان لها أثراً كبيراً في الثورة ، حيث تعتبر أسرع وأيسر وسيلة لتجمع المتظاهرين ومعرفة الزمان والمكان "

في ظل الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجى أو ان تجذب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلوية فى الدول الأخرى ، كما جعلت من استخدام العنف لقمع المعارضة وانتهاك حقوق الانسان ظواهر عالمية لاتخص دولة بعينها مما يشكل قيوداً على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسى وكشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد مايعرف بالمجتمع المدنى العالمى المتمثل فى المنظمات والجمعيات. ٤٩

وعلى صعيد آخر أنهت ثورة المعلومات والاتصالات احتكار النظم الحاكمة فى الوطن العربى لمصادر المعلومات ، حيث لم تعد قادرة على منع التدفق والمعلوماتى القادم من الخارج عبر الانترنت والفضائيات ، كما تراجعت وبشكل متسارع قدرة النظم على اخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلى .

واجمالاً فان التحولات الكبرى على الصعيد العالمى منذ الثمانيات القرن الماضى قدساعدت فى خلق بيئة دولية مناسبة لترسيخ القيم الديمقراطية فى اطار ما أصبح فيما يعرف بالعولمة او الكونية

، وبالتالي بات لزاما على النظم السياسية العربية التكيف مع تلك التطورات بالإتجاه نحو التحول الديمقراطي^{٥٠}

سادسا: الغياب الأمني ودور اللجان الشعبية :

بدأت فكرة اللجان الشعبية كتفاعل جمعي يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ بمبادرات شعبية بهدف حماية الأحياء والممتلكات بعد مؤامرة الإنفلات الأمني لضرب الثورة المصرية ووأدها، فقد تشكلت بمبادرة من النشطاء في احياء ومدن كثيرة لجان شعبية اخذت اسماء متعددة لكنها تجتمع على انها لجان شعبية – أي ليست حزبية أو مهنية – وأنها تهدف الى الدفاع عن الثورة، وكان لهذه اللجان وجهين يجب الانتباه لكل منهم حتى لا يضيع واحد منهم، الوجه الاول هو انها لجان "شعبية" اي لجان يجب ان تعبر فعلا عن واقع الشعب واحتياجاته والوجه الثاني أنها للدفاع عن الثورة فيجب ان تلتزم بهذا المثل الأعلى الذي حددته لنفسها ووسط إصرار من المتظاهرين على الاستمرار في احتجاجهم حتى تحقيق مطالبهم كاملة ، واجه المواطنون حالة الفراغ الأمني الكامل بتشكيل فرق شعبية للدفاع عن الأحياء السكنية والممتلكات، وانتشرت اللجان الشعبية في الشوارع متسلحة بالعصي والسكاكين، ونصبت الحواجز والكمائن في مداخل الشوارع لمواجهة أي محاولات للسلب والنهب والترويع كما بادرت بعض تلك الفرق بتنظيم المرور عند تقاطعات الشوارع وقد لاحظت الباحثة في إحدى المظاهرات أمام مبنى ماسبيرو وجود فرق من اللجان الشعبية تمنع الدخول للمظاهرات إلا بعد الإطلاع على البطاقات الشخصية والتأكد من عدم وجود أسلحة أو عناصر من المتطرفين بين المتظاهرين .

- ومن التحديات التي واجهت المتظاهرين على حد قولهم في الأيام الأولى للثورة غياب الحكومة وانسحاب الأمن وسيطرت الفوضى على معظم مناطق وشوارع وميادين مصر عقب انسحاب الشرطة من جميع المواقع فشكل آلاف الشباب مجموعات ولجاناً شعبية لحماية الأهالي والممتلكات من عصابات النهب المسلحة التي جابت معظم المناطق الراقية والشعبية وامتد نشاطها إلى القرى والنجوع في عدة محافظات .

- وبينما كانت تتوالى أنباء عن خروج آلاف المساجين من عدة سجون وسط أنباء متضاربة حول كيفية خروجهم كان الأمن يوالي انسحابه من جميع النقاط والمواقع وامتد الغياب الأمني الي الأماكن الحيوية ومقار الشرطة المختلفة التي تعرضت لعمليات إحراق واسعة مما أدى لزيادة الرعب في قلوب المواطنين وتدفق مئات البلطجية والمسجلين خطر على شوارع القاهرة ، وسيطر قطاع طرق ولصوص على الطريق الدائري وفرضوا إتاوات على المارة للسماح لهم بالمرور في سلام .

كما أدى الانفلات الأمني في معظم المحافظات الي لجوء الأهالي الي حماية أنفسهم بأنفسهم باستخدام كل ما تظاله أياديهم وانتشرت اللجان الشعبية في معظم المناطق وذكر أحد المشاركين في هذه اللجان " أنهم كانوا ينظمون أنفسهم في الشوارع ليلاً كل واحد ماسك سكينه أو عصاه أو أي آلة حادة ويتجمعون في مداخل الشوارع لحماية سكانها من البلطجية وكانت النساء يقدمون لهم الطعام والشراب" .

- وذكر أيضاً أن هناك حالات كثيرة من الهاربين من السجون قد تم تسليمها للجيش من قبل هذه اللجان ، وتقول احدي اللجان " أن أي غريب عن المنطقة لازم يتفئش ونعرف هو رايح فين

^{٥٠} - المرجع السابق.ص ١٠١

وجاي منين ، بالإضافة انهم كانوا يشعلون النار في الشوارع للإشارة ووضع حواجز أو مطبات صناعية تعوق حركة مرور السيارات إلا بعد التعرف على سائقها وما يحمله في السيارة " .

- ويضيف شخص آخر شارك في اللجان الشعبية بالقاهرة " أنه كانت توجد علامات مميزة لأنفسهم خاصة بكل منطقة للتعرف على بعضهم البعض ، ففي منطقة السيدة زينب وضعوا كمامات الوجه على أكتافهم بينما ربط شباب جاردن سيتي كوفية أو عصابة على أذرعهم لكن تبقى العلامة المتفق عليها كلمة السر في جميع الشوارع التي تمشي فيها هي أن يقول أحد المارة " السلام عليكم " ، والواضح هو تقبل أصحاب السيارات للجان الشعبية التي أنتشرت في الشوارع وتعاونهم مع الكمائن لأنهم يعرفون أنهم تحت الحماية الشعبية فحينما تتوقف سيارة يبحث قائدها عن سجائر أو طعام أو مياه تبدي الكمائن تعاوناً مع الشباب فيرشدونهم الي أقرب سوبر ماركت حيث يرابض بعضهم أمامه للحراسة .

- وهناك أيضاً من وضع سيارته طوع تصرف هؤلاء الشباب ليستخدموها بوابة عبور أو نقطة تفتيش بحيث لا يسمح بمرور السيارات إلا بعد وضع علامة معينة على سطح السيارة بالطباشير أو اللاصق الطبي بحيث تعني تلك الإشارة أن هذه السيارة تم تفتيشها جيداً في الكمين السابق .

- هذا هو المشهد في ميدان التحرير ، ملايين المتظاهرين بدون قيادة ينظمون مسيرات ويتفقون على مطالب عامة ويصرون على إسقاط النظام ، ثقافة وعي تسود هؤلاء الشباب تحت مطلب وهدف محدد جماعي وبطرق سلمية وقانونية ، ولكن المتابع لأحداث ما بعد الثورة يلاحظ تحول هذه الصورة التي أظهرت المجتمع المصري أمام العالم أجمع بصورة حضارية الي صورة أخرى تعتربها سلبيات وصور من الغوغائية والعشوائية في المظاهرات ، مما أفقدت القيمة لمفهوم المظاهرة والحث عليها.

- يعود ذلك إلى ضعف الدولة في الثقافة الجمعية وعدم القيام بمسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وزيادة مساحة التسلط والفساد والقمع ، وفشلها في إخضاع هذه الفئات المحتجة وإدماجها في نظامها .

- وتراوحت الإحتجاجات وتعدد أنماطها وصورها ما بين (التمرد - المقاومة - الاعتصام - الإضراب) أشكال مختلفة في صورة مظاهرات تعبر عن الحرية وعدم الأستتباع ، فضلاً عن تفعيل شكلاً جديداً للخيال الثقافي والوعي الاجتماعي .

وإذا كانت ثقافة الإحتجاج تعيد إنتاج العقل الجمعي من جديد ، فإن ممارستها للاحتجاج ما هو إلا إعادة إحياء للعقل الناقد ، وإبعاد الكبت والقمع والضبط والتفاعل الحر مع كل ما هو قائم.

سابعاً: سلبيات المظاهرات :

على الرغم من أن الثورة قد حققت بعض مطالبها والتمثل في إسقاط النظام برموزه إلا أنه كانت هناك بعض السلبيات التي أمكن للباحثة أن ترصدها من خلال متابعة الأحداث والتي أمكن حصرها فيما يلي:

البعد الاجتماعي للسلبيات :

لقد أدى فقدان الشعور بالأمن إلي توسع الجيوب المهمشة وزحفها في عملية اختراق القانون بالحيلة التي يقوم بها الفقراء والمهمشون وسكان الريف والعشوائيات لحل مشكلاتهم وإيجاد سبل لمعاشهم وتمثلت هذه الحيل في التعدي على الأملاك العامة والمنافع العامة كالبناء على الأراضي الزراعية وإحتلال الشوارع والميادين والتعدي على المرافق العامة كالمياه والكهرباء عن طريق الحصول عليها دون تصريح او ترخيص وانتشار الباعة الجائلين كل هذه الأساليب كانت موجودة

قبل الثورة ولكن حالة عدم الاستقرار الأمني جعلتها تتفاقم بصورة كبيرة ، ولا شك أن هؤلاء الناس يحاولون حل مشكلاتهم بأنفسهم وهم يوجدون في ظروف صعبة هي التي تدفعهم الي هذا السلوك مما جعل البعض من أصحاب الثورة المضادة يستغلون هؤلاء في القيام بأعمال التخريب والسلب والنهب وإحراق المحال التجارية وسرقتها والقيام بأعمال العنف والبلطجة مثلما حدث في إحراق المجمع العلمي من قبل البلطجية وأطفال الشوارع المأجورين .

المطالب الفنية :

- لقد حركت الثورة فئات أخرى أكثر استقراراً من هؤلاء الفقراء والمهمشون ولكنها تعاني من صور مختلفة من الحرمان : الحرمان من الفرص الوظيفية المستقرة والحرمان من الأجر الذي يحقق حياة مستقرة، والحرمان من العدل الوظيفي، وليس الحرمان فقط بل الرغبة في الحصول على حقوق متصورة كالحصول على فرص تعليمية أفضل ، أو الحصول على وظائف تضاوي المؤهل .

وفي الوقت الذي حركت فيه الثورة المطالب الفنية ، فقد حركت أيضاً المطالب الإقليمية ، لقد فجرت الثورة قضايا إقليمية هامة وعلى رأسها قضية التنمية والاندماج في مجتمعات النوبة وسيناء . كما حركت بعض المحافظات لا لتطالب بمزايا تنمية فقط بل لتعترض على قرارات مركزية وسيادية كتعيين المحافظين شكلت كل هذه المطالب الفنية بؤراً للصراع وتحولت في بعض الأحيان الي أشكال من العنف وتحولت الأهداف الثورية الكبرى في بناء المجتمع الحديث والدولة الحديثة الي أهداف ثانوية هذا فضلاً عن استفاد طاقة الحكومة وجهدها في قضايا ثانوية قد لا يكون حلها هو المطلب الرئيسي للثورة. ٥١

لا شك أن الثورات تفجر الكثير من الصراعات ويمكن القول بأن الثورة التي لا تفجر صراعاً ليست ثورة على الإطلاق ولكن هذه الصراعات إذا ما استمرت واحتدت ، فإنها يمكن أن تتحول الي شكل من أشكال الفوضى ولذلك فإن الصراعات يجب أن تنتهي في كل الأحوال الي شكل من أشكال الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومن أهم الصراعات التي تفجرها الثورات الصراع بين النخب السياسية والاجتماعية وغالباً ما تتكشف هذه الصراعات في صور من المقاطعة (مقاطعة وثيقة الدستور أو مقاطعة المجلس الاستشاري مثلاً) أو في صور من التصريحات المشبعة بالعنف والتهديد كالتهديد بالخروج في مليونيات أو التهديد بقطع الطرق أو خطوط السكك الحديدية كما حدث في الاعتراض على نتيجة انتخابات مجلس الشعب في محافظة قنا مثلاً ، وهناك صراعات تنشأ بين النخب الاجتماعية والسياسية في تفاعل بعضها مع البعض الآخر ، ويتكاثر هذا النوع من الصراعات بتكاثر الجماعات والانقلابات وقد تبدو هذه الانقسامات من الظاهر على أنها انقسام بين اتجاه ديني وآخر مدني ليبرالي ولكن الواقع يكشف عن أن هذه الانقسامات أكثر من هذا وأعمق هذا بالإضافة لتنافس رجال السياسة والمنظمات السياسية على الحيز السياسي، ولقد فتحت الثورة الباب على مصراعيه أمام التنافس السياسي وانفجرت الطموحات السياسية التي تحولت إلي شكل من أشكال الصراع أو العراك السياسي ٥٢

أن تحليلات النخب الديمقراطية في مصر يتضمن الإشارة الي مجموعة من الأمراض والاشكاليات الاجتماعية التي تهدد قيام الديمقراطية في مصر فقد أكدت دراسة حول رؤى النخبة

٥١- احمد زايد، تحديات التحول الديمقراطي فيما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع لثروة ٢٥ يناير ٢٠١١ وافاق

التحول نحو ديمقراطي ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ٢٧

٥٢- المرجع السابق ، ص ٢٢

المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير أن العنف والانفلات الأمني أول هذه الخسائر بنسبة ٣٤,٦% يليه الصراع الاجتماعي بنسبة ٣١,٤% ثم الفتنة الطائفية والتعصب الديني بنسبة ١٨,٢% ، ١٥,٨% على التوالي . وهذه الحالة نتاج منطقي لمناخ ما بعد الثورة ، إلا أنها من وجهة نظر البحث ممنهجة من قبل الثورة المضادة ، وهذا ما يفسر أنتشار البلطجة داخل المجتمع المصري . وإذا كان ما سبق يحتل البعد الاجتماعي للخسارة المتوقعة بعد الثورة

البعد الاقتصادي للسلبيات :-

- لقد واجه الاقتصاد المصري خلال الفترة بعد ٢٥ يناير العديد من العقبات لتراجع الاستثمارات وزيادة معدل البطالة وعجز في الموازنة نتيجة تراجع الإيرادات حيث توقفت العديد من الموارد كعائدات السياحة وانكماش الإستثمار وارتفاع النفقات العامة ، وإغلاق العديد من المصانع كما تراجعت الصادرات أيضاً وانخفض الاحتياطي النقدي - أن الاقتصاد المصري مر بمنعطف خطير خلال الأعوام الماضية حيث بلغت خسائر مليارات الجنيهات منذ اندلاع الثورة بسبب خسائر القطاعات المختلفة ، وعلى رأسها البورصة والسياحة حيث تكبدت البورصة خلال ٢٠١١ أكبر خسارة في تاريخها بقيمة ١٩٥ مليار جنيه من قيمة رأسمالها السوقي كما يقدر بنحو ٥٠% خاصة بسبب عدم ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري وعودته للاستقرار مرة أخرى بالإضافة الي أن المطالب الفئوية والاحتجاجات التي شهدتها جميع محافظات مصر كان لها دور كبير في تكليف الاقتصاد المصري فاتورة ذلك وفقدان مليارات الجنيهات بسبب عمليات الحرق والهدم التي صاحبت هذه الاحتجاجات فضلاً عن تعطيل العمل والانتاج .

- بالإضافة لذلك تعاقبت على مصر العديد من الوزارات والتي كان لكل منها توجه وسياسات مالية تنفذها والتي أهدرت الكثير واعتمدت خلالها على الاحتياطي النقدي لتنفيذ مطالب الوقفات الاحتجاجية والتي تعالت أصواتها لتحقيق مطالب فئوية وإلا التهديد بتوقيف العملية الانتاجية والتي شكلت المليونيات المتعاقبة بعدها خطراً بالغاً أضر بمصالح الاقتصاد الوطني . احتلال الديون الأجنبية رأس قائمة الخسائر الاقتصادية بنتيجة ضعف الاقتصاد ومن ثم فإن الاتجاه إلي الديون سوف يتصاعد في ظل عجز المخزون الإستراتيجي عن الوفاء لمتطلبات الشعب يليها إنهيار البورصة المحلية وتوقف عملية الانتاج نتيجة تنامي حركة الإعتصامات والمطالب الفئوية الخاصة برفع الأجور والمرتبات وتحديد الحد الأدنى والأقصى كأحد أهم مطالب الثورة التي لم تتحقق بعد .

ثم يأتي انهيار قيمة العملة المحلية وضعف الاستثمار في ذيل القائمة الخاصة بالخسائر الاقتصادية .

العنف في المظاهرات من (٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣):

لعل هذا التحدى هو التحدى الأكبر للثورة وحكومتها ، فقد اندلعت في المجتمع صور من العنف بعضها كان معروفاً وبعضها الآخر يعد مستحدثاً . ولقد تزايدت صور العنف هذه بسبب فقدان الأمن

كان التركيز أثناء الثورة على العنف المتبادل بين المتظاهرين وقوات الأمن والذي اتخذ شكلاً قمعياً وتم فيه استخدام القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي من قوات الأمن باتجاه المتظاهرين وحملة اعتقالات في صفوف القوى السياسية والشخصيات العامة .

وبعد الثورة كان التركيز على استمرار المظاهرات والتي كشفت عن توتر في العلاقة بين رجال الأمن من شرطة وجيش والمتظاهرين مع دخول طرف ثالث هم البلطجية . فقد اعتدى البلطجية على متظاهرين في بورسعيد يوم ١٦ يوليو ٢٠١١ ،

وعن المظاهرات اتضح تظاهر فئات مختلفة في المجتمع فلم تقتصر على فئة أوطبقة او فصيل معين ، فقط تظاهر عدد من الأقباط عند ماسبيرو مما نتج عنه اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين واتهامهم بالبلطجة والترويع وتكدير الأمن وإتلاف ممتلكات عامة في ٢١ مايو ٢٠١١ ، ومظاهرات في عدد من المحافظات مثل السويس والشرقية والعريش ودمياط ومظاهرات عند مديرية أمن الاسكندرية قام بها حركات سياسية وإئتلافات ، وأسر الشهداء ، ومصابي الثورة للأستجابة لمطالب الثوار وتطهير وزارة الداخلية ومظاهرات أمام مستشفى شرم الشيخ ومظاهرات ترفض ما عرف بوثيقة السلمى للمبادئ الأساسية للدستور في جميع المحافظات قام بها معظم الأطياف السياسية والتيارات الإسلامية في نوفمبر ٢٠١١ ، ومعتصمين من الإئتلافات الشبابية في شارع مجلس الوزراء اشتبكت مع قوات الشرطة العسكرية واتضح معها جولة جديدة من جولات العنف التي يشهدها المجتمع مثل احداث محمد محمود هذا الي جانب إضراب للمحاميين اعتراضاً على قانون السلطة القضائية في أكتوبر ٢٠١١ ، حتى بعض المساجين في سجن طرة اعتصموا داخل السجن مهددين بالاضراب عن الطعام لعدم تنفيذ وعد بالأفراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا نصف المدة .

ناهيك عن احداث حرق المجمع العلمي بالقاهرة ومذبحة بورسعيد والمواجهات بين قوات الأمن والثوار ومجموعات البلطجية المنتشرة على كافة أشكال المظاهرات في المجتمع المصري . ٥٣ ، هذا بالإضافة إلى صور السرقة بالاكراة والمعارك بين المواطنين احيانا وأشكال البلطجة في المجتمع المصري ويضيف أحمد زايد بعض صور العنف التي يشهدها المجتمع الآن منها العنف في المصالح الحكومية، وهي صورة جديدة من العنف ارتبطت بتظاهر الموظفين وهتافهم ضد رؤسائهم والمطالبة برحيل بعض رؤساء العمل والتهديد بتعطيل العمل في بعض الاحيان والعنف الاعلامى والثقافى والذى يتسم بالترشق بالكلمات ومحاولة الهجوم بشكل شرس على الخصوم وانشاء شبكات اعلامية جديدة يديرها ويشارك فيها صحفيون^{٥٤} كما اتضح ايضا انتشار العنف الموجه ضد رجال الشرطة من البلطجية اثناء القيام بدورهم والتصدى لحالات الهروب والعنف

فبعد هذا العرض لأشكال العنف ونماذج من المظاهرات فنحن في حاجة الي تحليل المناخ السائد بعد الثورة ، فبعد ثورة رائعة اتحد فيها الجميع على هدف واحد ، يسفر هذا المناخ عن استقطاب حاد وانشفاق حول علاقة الدين بالحكم ، أقوى بكثير مما كان سائداً قبل الثورة ، وهناك مواقف وتحديات كثيرة على المستوى الخارجى أيضاً آخرها قضية تمويل منظمات المجتمع المدني وملابساتها الخفية الي جانب قضايا أخرى داخلية لم تحسم بعد مثل محاكمة المسؤولين الفاسدين والتعامل العنيف مع المتظاهرين ، وقضية استرداد الأموال المنهوبة من الخارج ، بل أن الأمر الأحدث والأكثر خطورة الآن هو قضية صياغة الدستور المصري وتسليم السلطة من قبل القوات المسلحة ، حيث يتضح من الوضع السياسى للمجتمع المصري أن المناخ السياسى الفاسد أفرز جوانب اقتصادية وثقافية فاسدة ، فالمصريين الذين ألفوا القهر و الاستغلال وافتقاد العدل واختلال ميزان العدالة الاجتماعية (الحرمان النسبي) ، إعتادوا أيضاً على نهب ثروات بلادهم جهراً مع انتشار روح اليأس بسبب القوة الغاشمة المتحكمة في مقاليد السلطة والحكم وينعكس إحساس الناس ويتجسد في أفكار وتصورات المصريين ويبلور ثقافتهم السياسية ويتغلغل لأعماق

^{٥٣} - فاطمة فوزى عبد العاطى ، مها عزت اورية ، العنف قبل وبعد ثورة يناير : قراءة تحليلية فى عينة من الصحف المصرية ، أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ثورة ٢٥ يناير وافاق التحول نحو مجتمع ديمقراطى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص

ممارساتهم ومن شأن كل هذه الصور المختلفة من العنف ان تحدث قدرا من عدم الاستقرار وتساهم في اذكاء الصراع الاجتماعي والسياسي الأمر الذي يضع تحديدا أمام الثورة وحكوماتها

حيث يرى أغلبية الحالات المدروسة من المبحوثين أن الثورة لم تنته وأن خلع رأس النظام ليس كافياً ، لأن جذور الفساد وحكم الاستبداد ضاربا في كافة أرجاء الوطن ومؤسساته ، ووفقاً لهذا الرأي فمن المنطقي أن غالبية المتظاهرين يؤيدون الإعتصامات والاحتجاجات الحالية فهي السبيل لتحقيق مطالبهم ، فالأمر يلزمه إصرار ثوري لتحقيق المطالب ورفع الظلم في كل المجالات فالثورة عملت على كسر حاجز الخوف والرهيبة من السلطة وهذا التأييد مشروط بسلمية الإعتصامات والمظاهرات وعدم التخريب والبلطجة ، على الجانب الآخر يرى بعض المبحوثين الذين ينظرون للأمر نظرة مختلفة ، أن الهدف من الثورة قد تحقق وهو سقوط نظام مبارك نظام مرسوحتل المؤسسات الحاكمة ومحاكمة المسؤولين ، ولا بد أن نهدأ لكي نجني ثمار الثورة ، وانطلاقاً من هذه النظرة يرفض البعض الإعتصامات والمظاهرات الحالية لأنها تعرقل الانتاج وتعيق النمو الأقتصادي ويدللون على صحة آرائهم بقول الشيخ الشعراوي " أن الثائر الحق يثور ليقضي على الفساد ، ثم يهدأ ليبنى الأمجاد ، بالإضافة الي التخوف من الأخطار الخارجية التي قد تنتهز الإعتصامات المتكررة والإنفلات الأمني لتثير البلبلة وتضر بمصالح الوطن .

نتائج الدراسة :

١- لقد شهد المجتمع المصري كثير من الحركات والاحتجاجات الثورية عبر العصور المختلفة حتى جاءت ثورة ٢٥ يناير نتيجة لوجود مجموعة من الإشكاليات الحياتية التي تولدت نتيجة المسارات التي نهجتها الدولة ، فضلاً عن عجز النقابات والأحزاب عن قيادة التغيير المجتمعي ، فقامت الثورة الشعبية التي أصبح فيها المصريون على استعداد تام للنزول الي الميدان بشكل

حقيقي ، من مختلف الأطياف الفكرية والأيدولوجية تحت مطلب عام هو الحرية والعدالة الاجتماعية .

- هناك عوامل عديدة ساعدت على قيام الثورة نتيجة الإحباط الشديد الذي عاش فيه المجتمع ، حيث ألغى النظام السابق المشاركة الشعبية في الشأن العام ، بالإضافة الي قانون الطوارئ وقسوة جهاز الأمن والشرطة ، وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وقمع الحريات ، والتزوير في انتخابات مجلسي الشعب والشورى ، وارتفاع نسبة البطالة وانتشار العشوائيات وبيع القطاع العام (الخصخصة) وعدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع الأجور والمرتبات .

٢- العمل الجماعي سمة من سمات المظاهرات أي ينبغي الدعوى للمظاهرات على المجموعات ، على أن تنسق المجموعات وتتشاور مع أهل الخبرة والرأي من أطياف وأقاليم وفعاليات شتى . ولا ينبغي أن يدعو إلى المظاهرات ولا أن يتبناها ، ولا أن ينادي بها فرد وحده لكيلا يتحمل الشخص المنفرد أو المجموعة التي لم تشاور تبعه الانفراد ، فما أصاب من أنفرد ولو نجح ، ولا أخطأ من نسق وشاور ولو خسر ، ولكي يشارك الفئات والأطياف والتيارات الأخرى في إنجاح المظاهرات ، ولكي لا يتضاعف الفشل الذي وقع مراراً في هذا البلد في تجمعات ودعوات سابقة ، فضاعف إحباط الناس ويأسهم وترددهم ولكي لا توصف الفئات المنفردة بتهم طائفية أو أقليلية

ثقافة المظاهرات في المجتمع المصري لها تاريخ طويل وترسخت تلك الثقافة في عقول شبابها ، وزرع فكرة المطالبة بالحقوق في وعاء جديد (المظاهرات) بشكل سلمي لأن ذلك قد يكون مقبول كبداية لنشر تلك الثقافة ابتداء بالطلبة الي شريحة المتعلمين والمتقنين الي الجنس الأنثوي الي الشيوخ وكبار السن ومن ثم نشأة جيل من الأطفال اعتاد على تلك المظاهرات وترسخت في عقولهم (ثقافة المظاهرات) حتى أصبح أمر أعتيادي معاشه وطريقة سريعة للمطالبة بالتغيير وهذا ما يحدث الآن من انتشار تلك الثقافة في جميع المحافظات وبين جميع الفئات .

٣- تفعيل القانون والأمن يذكر (عماد عبد المقصود المحامي بالاستئناف العالي ومجلس الدولة) يلقي الضوء على صور المظاهرات غير السلمية مؤكداً أن القانون يتضمن نصوص تجرم التظاهرات التي يترتب عليها تعطيل واتلاف الممتلكات والمنشآت العامة والتي تنطوي الي التعدي على القيادات . ولكن هذه النصوص غير مفعلة لأن الثورة " هي التي تحكم المرحلة الانتقالية واحتشاد مجموعة من المحتجين يصعب مهمة التحقيقات بالنيابة العامة بسبب شيوع الاتهام وصعوبة توافر شهود وعادة ما يتم حفظ القضية لعدم تعاون أطرافها ، ولعدم ثبوت الأدلة أو لعدم امكانية تحديد الفاعل الأصلي والمعرض على الجريمة وأشار إلى أنه على سبيل المثال سبق أن

٤-شهدت شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار أحداث مؤسفة في فبراير ٢٠١١ حيث أقتمت العاملون بالشركة مكتب نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب واعتدوا عليه بالضرب حتى فارق الحياة وغيرها من حوادث اقتحام المنشآت مهمة دون أ، نسمع عن عقوبات لشيوخ الاتهام .

٥- لعبت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دوراً هاماً في التنظيم والحشد والتعبئة والتنسيق للمظاهرات من خلال الأنترنت ، والفيس بوك ، تويتر بعيداً عن الأجهزة الأمنية ، حيث وظفت النخبة الشبكية تقنيات الاتصال في التعبئة العاطفية للمتفاعلين من خلال الاحتجاجات والمظاهرات وجمع التأييد حول قضايا الاحتجاج وشن الحملات الدعائية وترتيب موعد ومكان التجمع للانطلاق منه .

٦- لعبت الهتافات والأغاني الوطنية وبعض الدلالات الرمزية دوراً كبيراً في أشعال وتعبئة الروح الوطنية لدى الجمهور والمشاركة الفعالة في المسيرات والمظاهرات . شهد المجتمع المصري خلال عام ٢٠١١ - ٢٠١٢ طفرة هائلة وعدد كبير من المظاهرات والاحتجاجات ، نتيجة تحول الأهتمام من الشأن العام إلى مطالب فئوية محدودة تخص القائمين

عليها ، وكثرة المظاهرات خير دليل على كثرة مشاكل المجتمع المصري مع عدم توفر القنوات الرسمية للاتصال السياسي للتعبير عنها .

يعد الإحتجاج شكل من أشكال الضغط على المؤسسات الحكومية أو الرسمية ، وذلك لتحقيق مطالب معنية ، ويأتي هذا الضغط في شكل مظاهرة ، أو إضراب أو اعتصام أو مسيرات مليونية ، أو أي شكل من أشكال الاعتراض يتم الاتفاق عليها ، وكان لاستجابة الدولة لتلبية مطالب بعض المتظاهرين دور فعال في فتح شهية الجميع للتظاهر من أجل تحقيق المطالب ، وكان أغلبهم من الشباب وأصحاب المطالب الفئوية في الجهات الرسمية وغير الرسمية .

٧-ترتب على كثرة المظاهرات بعض الآثار السلبية تمثلت في انتشار بعض أشكال العنف والبلطجة في الشارع المصري، وأستغلال بعض الأنتهازيين وتكدير صفو الأمن العام بأفعال تدمير وتخريب وخروج عن القانون .

ظهرت اللجان الشعبية لحماية الممتلكات العامة والخاصة في أعقاب الثورة وسيادة الفوضى والانفلات الأمني تحت مسمى الأمن الشعبي .

٨- تعقبت الثورة شكل من اشكال الفوضى لسببين الأول يرتبط بمفهوم الثورة المضادة الذي يدعمه أنصار النظام القديم أو ما تعارف عليه بالفلول، أو الطرف الثالث يرتبط بحالة الأختلاف والشقاق بين مختلف القوى والتيارات السياسية والشواهد كثيرة على ذلك ما نراه من تماسك كل من الأخوان المسلمين والتيار المعاكس أو المدني وتحديداً اتجاهاهما بالسعي نحو السلطة .

٩- على الرغم من أن القانون قد أعطى حق التظاهر السلمي كأحد الآليات الهامة للتعبير عن الرأي ، إلا أن هناك تباين في وجهات النظر بين مؤيد ومعارض ، حيث يوافق الأغلبية على حق التظاهر سلمياً ، في حين يرى الفريق الأخر ضرورة سيادة الهدوء ورفض المظاهرات والإعتصامات لأنها تعرقل الإنتاج وتعيق النمو والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

١٠- هدفت ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من مظاهرات واحتجاجات إلى اشعال وتحريك الروح الوطنية داخل الشعب المصري للتضامن معها لتحقيق هدفها ، ولا سيما أن تحولت هذه الصورة السلمية الي شكل يتسم بالعشوائية في المظاهرات مما أفقدها المعنى والمضمون ، حيث تحولت الي سبوبة للبلطجية والمغرضين هدفها تفكيك المجتمع وعقبة أمام التحول الديمقراطي .

وختاماً ترى الباحثة :

أن ما يحدث في المظاهرات من سفك للدماء ، وما يصاحب ذلك من أتهام لأبرياء ، ودمار لمحلات ، وسلب واختلاس واحتكاك رجال بنساء واستغلال ذلك لمصالح أشخاص على حساب آخرين (حيث تحول التظاهر الي سبوبة وبلطجة ومهنة يؤجر عليها) نتيجة افتقاد البعض من المصريين لثقافة التظاهر ، فهم يحرقون ويكسرون ويخربون وينهبون ويسلبون لا فرق لديهم بين الممتلكات العامة والخاصة في مشهد غير حضاري ، وغير ديني وغير أخلاقي ، فنحن بحاجة إلى أن يفهم ويعي ويؤمن شبابنا وغيرهم ، بأننا إذا أردنا أن نتظاهر ، لا بد أن نستمد طبيعة وأهداف المظاهرات ، من طبيعة أخلاقنا وديننا وثقافتنا ، وإلا سنضيع حقوقنا بأنفسنا ، إضافة إلى أننا سنثبت للآخرين ، عدم قدرتنا على عبور حواجز التطرف ، والعصبية الي رحاب التمدن وملامح المجتمعات المعاصرة مما يتطلب إعداد المواطن ثقافياً لفهم معنى التظاهر ، (التنقيف السياسي) بمصادره المختلفة ، وهذا لا يعني التخلي عن المطالبة بحق التظاهر ، لكن لا بد من المعرفة والوعي لكي لا تنحرف الثورات الشعبية الي ماكينة تحرق الآخرين بناهاها فالتظاهر السلمي الإيجابي هو السبيل الوحيد للإصلاح والتنمية .